نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور البلديات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويره

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: اشرف نور شيخ Student's name: Ashraf A. Shaikho

التوقيع: Signature:

التاريخ: 2015/7/5 Date: 2015/7/5

الجامعـــة الإسلاميـــة – غـــــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التربيـــــــــــة
قســم أصول التربية–الإدارة التربـوية

دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره

إعداد الطالب:
أشرف أنور شيخو

إشراف الأستاذ الدكتور
فؤاد علي العاجز

قدمت هذه الرسالة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير
في الإدارة التربوية في الجامعة الإسلامية
١٤٣٦هـ – ٢٠١٥ م

نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور البلديات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويره

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: اشرف نور شيخ Student's name: Ashraf A. Shaikho

التوقيع: Signature:

التاريخ: 2015/7/5 Date: 2015/7/5

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١)

الإهداء

إلى المعلم الأول، معلم البشرية جمعاء . . إلى قائدنا وقدوتنا رسول الله

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الذين ربياني صغيراً، وعلماني، وأدباني ودائماً دعائي لهما بدوام الصحة

والعافية والدي العزيزين

إلى إخواني وأخواتي الذين أكنُّ لهم كل تقدير.

إلى زوجتي التي ما ادخرت جهداً في توفير المناخ المناسب طيلة فترة الدراسة،

جزاها الله خيراً

إلى قرة عيني مهجة قلبي أبنائي جميعاً:

سندس، أفنان، أنور، إيمان، آية

إلى صديقي فهاد أبو هويدي، وكل أصدقائي الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال

إلى أرواح الشهداء جميعاً وإلى الأسرى الأبطال وإلى المجاهدين في سبيل الله

إلى كل من له حق عليَّ . . .

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل أ. د. فؤاد علي العاجز لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التربية في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من د. فايز شلدان مناقشاً داخلياً ود. عدلي الشاعر مناقشاً خارجياً، لتكرمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم {يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ} [الشعراء ٨٩].

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علّمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

أشرف أنور شيخو

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
ملخص الدراسة باللغة العربية	ي
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**(٢-٩)**
مقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٥
فروض الدراسة	٦
أهداف الدراسة	٧
أهمية الدراسة	٧
حدود الدراسة	٧
مصطلحات الدراسة	٨
الفصل الثاني: الإطار النظري	**(١٠-٥٤)**
المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية	**(١٠-٢٤)**
تمهيد	١٠
أولاً: المنظمات غير الحكومية في فلسطين	١٠
١. تعريف المنظمات غير الحكومية	١٠
٢. خصائص المنظمات غير الحكومية	١١
٣. أهداف المنظمات غير الحكومية	١٣
٤. تصنيف المنظمات غير الحكومية	١٤
٥. نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في فلسطين	١٤

الموضوع	الصفحة
ثانياً: واقع المنظمات غير الحكومية	١٩
١. واقع المنظمات غير الحكومية	١٩
٢. معوقات عمل المنظمات غير الحكومية	٢٢
المبحث الثاني: التنمية المستدامة	**(٢٤- ٣٧)**
تمهيد	٢٤
أولاً: مفهوم التنمية المستدامة	٢٤
١. تعريف التنمية المستدامة	٢٤
٢. أهداف التنمية المستدامة	٢٦
٣. أهمية التنمية المستدامة	٢٧
ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة	٢٨
ثالثاً: واقع التنمية المستدامة	٣٠
١. واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي	٣٠
٢. واقع التنمية المستدامة في فلسطين	٣١
٣. معوقات التنمية المستدامة في فلسطين	٣٤
٤. متطلبات التنمية المستدامة في فلسطين	٣٦
المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة	**(٣٨-٤٤)**
تمهيد	٣٨
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم	٣٨
١. أنواع التعليم	٣٨
٢. أهداف التعليم	٤٠
٣. دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة	٤٢
٤. دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في فلسطين	٤٣
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	**(٤٦-٦١)**
أولاً: الدراسات باللغة العربية	٤٦
ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية	55
ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة	٥٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	**(٦٣-**
منهج الدراسة	٦٣
مجتمع الدراسة	٦٣
عينة الدراسة	٦٤
أداة الدراسة (الاستبانة)	٦٤
صدق الاستبانة	٦٤
ثبات الاستبانة	٦٩
الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتفسيرها	**(٧١-٩٠)**
الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة	٧٢
الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة	٨٠
الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة	٨٧
التوصيات والمقترحات	٨٩
قائمة المراجع	**٩١**
الملاحق	**٩٧**

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	**التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب المحافظة عام ٢٠١٤**	١٩
٢	**تصنيف المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب مجال عمل المنظمة**	٢٠
٣	**التوزيع الجغرافي للجمعيات ذات العلاقة بالتعليم**	٢١
٤	**التوزيع النسبي للمنظمات غير الحكومية التعليمية**	٢١
٥	**أبعاد التنمية المستدامة**	٢٩
٦	**التوزيع الجغرافي للجمعيات ذات العلاقة بالتعليم**	٦٣
٧	**عدد فقرات استبانة دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويره حسب المجال**	٦٥
٨	**معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الأول للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال**	٦٥
٩	**معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال**	٦٦
١٠	**معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال**	٦٧
١١	**معامل الارتباط بين متوسطات درجات مجالات الاستبانة معاً، ومع متوسط درجة الاستبانة ككل.**	٦٨

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١٢	معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل	٦٩
١٣	المحك المعتمد في الدراسة	٧١
١٤	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الأول للاستبانة	٧٢
١٥	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الثاني للاستبانة	٧٥
١٦	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الثالث للاستبانة	٧٧
١٧	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة	٧٩
١٨	نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير النوع	٨١
١٩	نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	٨٢
٢٠	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير المركز الوظيفي	٨٤
٢١	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير عدد سنوات الخدمة.	٨٥
٢٢	نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير نوع المنظمة	٨٦

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	٢٧
٢	يوضح تداخل أبعاد عملية التنمية	٢٩
٣	يوضح أبعاد التنمية	٣٠

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
١	الاستبانة في صورتها الأولية
٢	ملحق بأسماء المحكمين
٣	الاستبانة في صورتها النهائية

ملخص الدراسة

"دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره"

هدفت الدراسة إلى التعرف دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره، وكذلك الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لهذا الدور تعزى لمتغير النوع، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة ونوع المنظمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالتعليم في محافظات غزة وعددهم (٤٢) منظمة، أما العينة الفعلية للدراسة فقد شملت كل مجتمع العينة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة موجهة إلى عينة الدراسة، حيث تكونت الاستبانة من (٣٣) فقرة، وزعت على ثلاثة مجالات مرتبطة بمحتوى أسئلة الدراسة. وقد تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المختصين، وتم التحقق من صدق الاستبانة وثباتها. وقد استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، لتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة. من خلال استجابات أفراد العينة، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للمجال الأول المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فقد أظهرت النتائج أن نسبة **قليلة** تعادل (٥١,٨٠%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.
- بالنسبة للمجال الثاني المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، فقد أظهرت النتائج أن نسبة **متوسطة** تعادل (٥٦,٢٣%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.
- بالنسبة للمجال الثالث المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، فقد أظهرت النتائج أن نسبة **قليلة** تعادل (٤٠,٨٦%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.

أما بالنسبة لأثر متغيرات الدراسة المتمثلة في (النوع، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة ونوع المنظمة) على استجابات عينة الدراسة، فقد أظهرت الدراسة فروقاً معتبرة في الحالات التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الأول لصالح حملة دراسات عليا وفي المحور الثالث لصالح حملة البكالوريوس.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المركز الوظيفي في المحور الأول والثالث لصالح حملة مدير تنفيذي مقابل أخرى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير نوع المنظمة في المحور الثاني لصالح المنظمات الأجنبية.

وفي ضوء نتائج الدراسة، قدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يرى أنها تسهم في تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، من أهمها:

- ضرورة العمل على انهاء الانقسام الفلسطيني والحصار على قطاع غزة.
- تطوير قانون المنظمات غير الحكومية ليواكب المتغيرات ومستجدات العصر ويستجيب للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع الفلسطيني
- زيادة الدعم الحكومي المادي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.
- إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل حقيقي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقويم للبرامج التربوية والتنموية المختلفة.

Abstract

The role of the non-governmental organizations (NGOs) in supporting education to achieve sustainable development, in Gaza governorates, and the ways to develop it.

The study aimed to identify the role of the (NGOs) in supporting education، in Gaza governorates، to achieve sustainable development. It also aimed to detect the effect of the independent variables of (sex، scientific qualification، job position، number of years in service and the organization type) on this role and to investigate the ways to develop it.

The researcher used the analytic qualitative approach. The participants were all the decision makers in the NGOs which relate to education in Gaza governorates، they were (42) organizations. The study sample was all of them. To achieve the aims of the study of the researcher used a questionnaire for the sample study participants. The questionnaire consisted of (33) items distributed in three domains related to the research questions. The questionnaire has been presented to a group of specialist referees to check its validity and reliability. The researcher used (SPSS) to analyze the collected data. The study findings were as follows:

- Concerning the first domain, which was about the role of the (NGOs) in supporting education to achieve the economic sustainable development، the results showed **low grades** of (% 51.80).
- Regarding the second domain, which was about the role of the (NGOs) in supporting education to achieve social sustainable development، the results showed **medium grades** of (% 56.23).
- The third domain, which was about the role of the (NGOs) in supporting education to achieve environmental sustainable development، the results showed **low grades** of (% 40.86).

Regarding to the effects study variables of (sex، scientific qualification, job position، number of years in service and the organization type) on the responses of the participants، the results showed considerable differences in the following cases:

- There were statistically significant differences between the respondents due to the variable of educational qualification in favor of advanced studies in the first domain and in favor of the bachelor in the second and the third domains.
- There were statistically significant differences between the respondents due to the variable of job position in favor of executive manager in the first and the third domains.
- There were statistically significant differences between the respondents due to the variable of organization type in favor of the foreign organization in the second domain.

In the light of the study findings, the researcher recommends that:

- The necessity to end the Palestinian dispute and the siege on Gaza.
- Developing a new law for the NGOs to suit with the new development challenges that face the Palestinian society.
- Increasing the financial and moral support for the NGOs.
- The real engagement of the NGOs in the educational planning، executing، supervising and evaluating processes.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ❖ مقدمة الدراسة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ حدود الدراسة
- ❖ مصطلحات الدراسة

الإطار العام للدراسة

❖ مقدمة:

تعد التربية هي المرتكز والمحور الرئيس للوصول لأهداف الأمم وتحقيق رفاهيتها، وتنمية طاقاتها البشرية والمادية للوصول إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه، فقد سعى الإنسان إلى إعداد النشء منذ نعومة أظفاره للارتقاء به على سلم التقدم؛ لينهض المجتمع وتتحقق الغايات والآمال، فأخذت الدول والحكومات على عاتقها مسؤوليات النهضة والتطوير، وأعدت البرامج والخطط الاستراتيجية لتطوير العمليات التربوية لتحقيق غاياتها وأهدافها.

فالتربية اليوم في سباق مع الزمن بالنسبة لمستقبل الإنسان وأمنه وسلامته، وتتصدى التربية اليوم لأخطر مشكلات الإنسان المعاصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛ وبهذا اتسع مجال التربية الإنسانية بصورة كبيرة ليشمل كافة النشاطات الفردية والاجتماعية، ولتكون التربية أقوى العوامل المؤثرة في حياة الأفراد وتطور المجتمعات (أبو دية، ٢٠٠٦: ٩٥).

ومن هنا بدأ دور التربية في تنمية مهارات الأفراد، وزيادة معلوماتهم لزيادة وتحسين إنتاجهم، وبدأ الاهتمام بالتعليم على وجه الخصوص؛ لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الموارد الطبيعة والموارد البشرية وهو ما عرف لاحقاً بعملية التنمية.

فالتنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين؛ من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية المجتمعية والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب (الهيتي، ٢٠١٣: ١٤).

غير إن مفهوم التنمية تطور من زيادة النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأفراد وتحقيق ارتفاع ملحوظ في مستوى المعيشة إلى نظرة مستقبلية تتمثل في إفادة الأجيال القادمة من خلال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة لدينا اليوم؛ لتستمر وتدوم هذه الإفادة عبر الأجيال، وهو ما يعرف اليوم بالتنمية المستدامة.

وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩: ٨٣) وعرف قاموس ويبستر هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها جزئياً أو كلياً (Kutzmark, Geis,1997:2).

ولما كانت التربية هي "المدخل الحقيقي للتنمية المستدامة؛ لأن الإنسان هو محرك التغير، ومخطط ومنفذ التنمية، وبه ومن أجله تكون التنمية، من هنا كانت العلاقة الأفقية والرأسية بين التنمية والتربية فتحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال استراتيجيات متعددة من أهمها التعليم والتدريب بالرغم من أن الربط بين التربية والتنمية المستدامة عملية صعبة ومعقدة وتتطلب مشاركات جديدة من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية" (حسين، ٢٠٠٠: ٣٩٦).

وباعتبار المنظمات غير الحكومية محوراً رئيساً يقع على كاهله مسؤوليات وأعباء مشتركة مع المنظمات الحكومية إذ تعتبر رديفاً قوياً لها في تعزيز التعليم، لاسيما في ظل ضعف دور المنظمات الحكومية بسبب عوامل الاحتلال وسياسة التجهيل التي يفرضها على المجتمع الفلسطيني، فقد أسهمت المنظمات غير الحكومية من خلال أنشطتها وبرامجها المتنوعة في دعم العملية التربوية بصور متعددة.

فقد استطاعت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منذ نشأتها تنفيذ برامج تتعلق بالتعليم غير الرسمي والتوعية الاجتماعية الجماهيرية؛ حيث تضمنت هذه البرامج العديد من النشاطات أهمها: الندوات، والمحاضرات، والمهرجانات، والنشرات والوسائل التربوية والتعليمية المختلفة، وإقامة المكتبات العامة، وبرامج الارشاد النفسي والتأهيل التربوي، وبرامج خاصة بالشباب، وأنشطة ترفيهية، وبرامج توعية المرأة، ودروس تقوية الطلاب، ومخيمات صيفية... إلخ من البرامج الأخرى (إبراهيم، ٢٠٠٥: ٩).

وتطور دور تلك المنظمات في دعم العملية التربوية من مرحلة المساهمة في بعض الأنشطة والبرامج التثقيفية والاجتماعية التي تعزز التعليم بصورة غير مباشرة إلى دور أكثر فاعلية ليكون حلقة مهمة ضمن منظومة العملية التربوية جنباً إلى جنب للجهات المختصة.

فقد أضحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اليوم تتحمل إلى جانب وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية مسؤوليات ومهام في مجال التربية والتعليم، وتنمية النشء الفلسطيني، فهي تنفذ العديد من المشاريع التي تدعم التعليم، من خلال فعاليات وأنشطة متعددة ومتنوعة وتتناول جميع مراحل وأنواع التعليم الفلسطيني، مثل: المراكز الصديقة للطفل، والمشاريع البيئية الآمنة للأطفال، ومشاريع التعليم العلاجي، ومشاريع الفنون والمسرح، ومشاريع التعلم النشط، وغيرها (مركز بيسان، ٢٠٠٢: ٤٠ – ٤٩).

ولأن ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة على مدى الأجيال المتعاقبة تعتبر أحد مرتكزات تجسيد التنمية المستدامة على مستوى قطاع التعليم، فقد ارتأى الباحث دراسة هذا الدور لتحقيق التنمية المستدامة بمحافظات غزة. لاسيما "أن نتائج ورقة العمل التي أعدها **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس** عام ٢٠٠٨ حول الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهرت أن المنظمات غير

الحكومية في فلسطين ترى أن غياب التنسيق الحقيقي بين المؤسسات قد أدى إلى إعاقة تحسين أداء المنظمات غير الحكومية، وأن المنافسة على التمويل أدى إلى تبني توجهات تنموية وسياسية مختلفة،...، من الناحية النظرية هناك خطة تربوية شاملة في فلسطين، ويعتبر مجال عمل كل من المنظمات غير الحكومية التربوية والحكومة مكملاً للآخر، أما من حيث الممارسة فلا يزال الشعور لدى بعض المبحوثين بأن المنظمات غير الحكومية غير قادرة حتى الآن على تحديد دورها في العملية التربوية وأنها غير مهيأة لأن تكون عنصر من عناصر التغيير، هذا اللفظ همش بالضرورة من إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على دور داخل خطة التنمية الوطنية لإصلاح التعليم على نطاق واسع" (رمحي، ٢٠١٠: ٢٢).

ومن هنا تبرز معالم دور المنظمات غير الحكومية في دعم العملية التربوية، والتي تعتبر مدخلاً للتنمية المستدامة؛ **فقد بذلت العديد من الجهود** لتوضيح وتعزيز العلاقة بين ذلك الدور والتنمية المستدامة، من خلال المؤتمرات والندوات والمقالات والأبحاث، **ومن أهم تلك الجهود:**

مؤتمر اليونسكو (٢٠٠٥) الإعلان الدولي عن "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)" أشار إلى المنظمات غير الحكومية والشبكات والتحالفات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني كجهات فاعلة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي في عملية التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويحملها مسؤولية تيسير تبادل، المعلومات فيما يخص الممارسات والتجارب في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن الجهود المبذولة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠١ عنوانه "التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة" حيث خصص فصلاً حول تجاوز مستوى التعليم الأساسي إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، أما مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المنعقد في بون بألمانيا في الفترة ٣١ مارس إلى ٢ إبريل من عام ٢٠٠٩، فقد أوصى إلى إقامة الشراكات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنمية هذه الشراكات مع المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية، لتضمينهما التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك زيادة مساهمة المجتمع المدني المهمة وتعزيز دوره الأساسي في القيام بمبادرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة والتماس السبل الكفيلة بتعزيز هذه المشاركة وهذا الالتزام.

وفي الدراسة الحالية يريد الباحث أن يحدد دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره، وذلك لاعتبارات عدة منها أهمية الدور المناط بالمنظمات غير الحكومية وكذلك أهمية التنمية المستدامة بمحافظات غزة، مما يجعل بيان هذا الدور أمراً مطلوباً وهو ما يهتم به البحث الحالي.

❖ مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من أهمية دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم والذي يعتبر قطاعاً من أهم القطاعات إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وكذلك أهمية تحقيق التنمية المستدامة، وانطلاقاً من خبرة الباحث في قطاع التعليم واطلاعه على واقع العملية التربوية في محافظات غزة من خلال عمله معلماً للمرحلة الأساسية بمستوييها الدنيا والعليا، واستشعاره بحاجة قطاع التعليم إلى الدعم من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية بفاعلية أكبر، وكذلك اطلاعه على واقع المنظمات غير الحكومية من خلال التقارير الوطنية والدراسات ذات العلاقة مثل دراسة (سرور، ٢٠١٤) التي بحثت جهود المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التعليم في مدارس محافظات غزة، وكذلك دراسة (المعلولي وياسين، ٢٠١١) التي بحثت "دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة، ودراسة (نخلة وعوض، ٢٠٠٤) التي بحثت "أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية"، وغيرها. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة،

<u>وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:</u>

١. ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟
٢. ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؟
٣. ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة؟
٤. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغيرات (النوع، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة)؟
٥. ما سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة؟

❖ **فروض الدراسة:**

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية حول مجالات التنمية المستدامة:

أ- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بتحقيق **التنمية الاقتصادية** في محافظات غزة.

ب-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بتحقيق **التنمية الاجتماعية** في محافظات غزة.

ج- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة المنظمات غير الحكومية لدورها في دعم التعليم بتحقيق **تنمية البيئية** في محافظات غزة.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغير **النوع** (ذكر، أنثى).

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغير **المؤهل العلمي** (بكالوريوس، دراسات عليا).

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغير **المركز الوظيفي** (عضو مجلس إدارة، مدير عام المنظمة، مدير مالي، مدير تنفيذي، أخرى).

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغير **عدد سنوات الخدمة** (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، من ١٠ سنوات فأكثر).

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم تبعاً لمتغير **نوع المنظمة** (محلية، أجنبية).

❖ أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف إلى دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة لتحقيق التنمية المستدامة.
٢. الكشف عن أثر متغير (النوع، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة) على دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في محافظات غزة لتحقيق التنمية المستدامة.
٣. بيان أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة بمجالاتها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١. قد تسهم الدراسة في تحسين أداء هذه المنظمات وتطوير آليات عملها في مجال دعم التعليم.
٢. قد تفيد الدراسة في إبراز دور المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع التعليم في المجتمع الفلسطيني.
٣. قد تفيد نتائج الدراسة أصحاب القرار في تقييم أدوارهم وممارساتهم تجاه تنمية قطاع التعليم في ضوء التنمية المستدامة.
٤. تفتح الآفاق أمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى حول أداء المنظمات غير الحكومية لتنمية قطاع التعليم والتحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية بمجالاتها الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

❖ حدود الدراسة:

١. **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسبل تطويره.
٢. **الحد المؤسساتي:** جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ذات العلاقة بدعم التعليم بمحافظات غزة.
٣. **الحد الزماني:** طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني (٢٠١٤-٢٠١٥).
٤. **الحد البشري:** أصحاب القرار في جميع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بدعم التعليم في محافظات غزة.
٥. **الحد المكاني:** محافظات غزة.

❖ مصطلحات الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المصطلحات التالية:

١. الدور:

يعرفه (أحمد، ٢٠٠٠: ٣٥) بأنه "مجموعة من الوظائف والمهام والمسؤوليات المتوقعة والتي يمكن أن يقوم بها تنظيم أو قطاع مؤسسة لتحقيق أهداف معينة داخل المجتمع".

ويعرفه (أبو الوفا، ٢٠٠٦: ١٦٠) بأنه "المهام التي يقوم بها قطاع مؤسسة لتحقيق أهداف معينة داخل المجتمع".

ويعرفه الباحث (إجرائياً): "هو عبارة عن مجموعة الوظائف والمهام والمسؤوليات المتوقعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة في دعم العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة".

٢. المنظمات غير الحكومية:

هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة اشخاص؛ لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام لا تهدف لجني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، ٢٠٠٠: ٧١).

كما ويعرفها (أبو النصر، ٢٠٠٧: ٧٣) بأنها "منظمات لا تهدف للربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع"

ويعرفها الباحث (إجرائياً): بأنها "تلك المنظمات المستقلة إدارياً وقانونياً عن الحكومة الفلسطينية، ولا تهدف للربح، وتقوم على أساس تطوعي، وذات أهداف ورسالة محددة لخدمة فئة محددة في المجتمع.

٣. التنمية المستدامة:

عرفها (الهيتي، ٢٠١٣: ١٧) بأنها "تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي.

ويعرفها الباحث (إجرائياً) بأنها: "تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية".

الفصل الثاني
الإطـار النظري

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: التنميـــــة المستدامـــة

المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المنظمات غير الحكومية

تمهيد:

شكلت المنظمات غير الحكومية جزءاً مهماً ومكوناً رئيساً في عملية التنمية المستدامة، وتنوعت أدوارها لريادة العملية التنموية بشكل تكاملي مع الحكومة والقطاع الخاص، وخاصة في ظل غياب الدولة المستقلة ذات السيادة، الأمر الذي جعل دورها يتعاظم لتقديم خدمات إغاثية وتعليمية وصحية، رغم ما تعانيه من صعوبات وقيود، يفرضها واقع الاحتلال والانقسام، أثرت بشكل سلبي على أدائها من ناحية، وزادت من معاناة واحتياجات المجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى، مما جعلها لاعباً محورياً في عملية التنمية لما تمثله من دور تنفيذي للبرامج التنموية، رغم تلك القيود والمهام المتعاظمة التي أثرت على فعالية دور المنظمات في ريادة عملية التنمية المستدامة وعلى دعم العملية التربوية بشكل خاص.

أولاً: المنظمات غير الحكومية في فلسطين

١. تعريف المنظمات غير الحكومية

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات لا تهدف للربح، والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع (أبو النصر، ٢٠٠٧: ٧٣).

وقد عرّف القانون الفلسطيني المنظمات غير الحكومية على أنها "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص؛ لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام لا تهدف لجني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، ٢٠٠٠: ٧١).

وعرف الراوي المنظمة الحكومية بأنها هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر، غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية أو أي نوع آخر للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية (الراوي، ١٩٩٦: ١١١).

وقد عرفت المؤسسات غير الحكومية بأنها "منظمات أو مؤسسات اجتماعية وغير ربحية لا صلة لها بمؤسسات الدولة الرسمية، أو بمؤسسات القطاع الخاص التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح المادي، ويقوم بعمل تلك المؤسسات الأفراد أو المجموعات وتستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان، وبالقدر الذي تتاح أو تقيد فيه هذه الحريات من مكان لآخر، سواء كانت هذه المؤسسات تسعى لإقامة مجتمع مدني لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية، أو

لخدمة أهداف معينة، أو لحماية مجموعة بعينها كالأقليات والأطفال والنساء والمعاقين، أو لخدمة أغراض عامة تعود بالنفع علي المواطنين بصفة عامة كالعمل في مجالات الصحية والثقافية وحماية البيئة ومحاربة الفقر ونحو ذلك" (شبير، ٢٠٠٤: ٨٦).

ويعرفها الباحث (إجرائياً): بأنها "تلك المنظمات المستقلة إدارياً وقانونياً عن الحكومة الفلسطينية، ولا تهدف للربح، وتقوم على أساس تطوعي، وذات أهداف ورسالة محددة لخدمة فئة محددة في المجتمع.

٢. خصائص المنظمات غير الحكومية:

تتميز المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المؤسسات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الخاصة بمجموعة من المميزات والمعايير التي تجعل منها بناءً منفرداً في السمات والخصائص عن نظيراتها في القطاعين الحكومي والخاص.

ويذكر **مرزوق** بعضاً من الخصائص والمميزات التي تتميز بها المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات وتتمثل فيما يلي:

١. لها هيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد كبير.
٢. غير هادفة للربح، أي لا تضع هدفاً لتحقيق الربح من بين أهدافها.
٣. غير حكومية، بمعنى إنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات من الحكومة مالية وفنية.
٤. تقوم على أساس المشاركة التطوعية سواء من حيث النشأة أو الأنشطة.
٥. لا يكون لها تحالفات مع الأحزاب السياسية، رغم ما يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية.
٦. أن تكون غير ارثيه، بمعنى أن تكون العضوية طوعية، أي قائمة على أسس غير قرابية أو عرقية، ولا يكون الفرد عضوًا فيها لانتسابه الأسري كما هو الحال في المنظمات العشائرية أو الدينية (مرزوق، ٢٠٠٦: ٦١).

ويضيف **أبو النصر** مميزات وسمات أخرى للمنظمات غير الحكومية وهي:

١. وسيلة فعالة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم.
٢. تتميز المنظمات غير الحكومية بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل.
٣. تعد الأقرب إلى الناس بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية والأكثر احساسا بمشاكلهم.
٤. أن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشاكل المجتمع.
٥. المنظمات غير الحكومية غالبا ما تكون ذات تنظيم إداري هرمي بسيط.

٦. إن التبرع والتطوع يعدان العنصران الأساسيان لحيوية هذه المنظمات.
٧. تعتبر المنظمات غير الحكومية غير هادفة للربح، وإذا حققت أرباحاً فإنها تستثمر فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
٨. تعتبر المنظمات غير الحكومية منظمات غير رسمية ليس لها نشاط سياسي أو حزبي (أبو النصر، ٢٠٠٧: ٨٣).

وأضاف منصوري خصائص أخرى للمنظمات غير الحكومية منها:

١. أن تستفيد من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات.
٢. أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.
٣. تخضع الهيئات والمؤسسات الخيرية لرقابة ضريبية صارمة.
٤. الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.
٥. ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات، كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.
٦. حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التطوعي والذي يعتبر أغلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.
٧. تتلقى المؤسسات الخيرية دعمًا حكوميًا يأخذ أشكالاً مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحاً من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية.
٨. القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات (منصوري، ٢٠٠٦: ٤).

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث أن أهم ما يميز المنظمات غير الحكومية أنها منظمات ليس لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية وفنية من الحكومة، ولا تسعى لتحقيق الربح، وتقوم على أساس المشاركة التطوعية لتلبية حاجات المجتمع وتنمية قدراته؛ لذلك تعتبر أقرب للناس من المنظمات الحكومية لأنها أكثر استجابة لمشاكلهم.

٣. أهداف المنظمات غير الحكومية:

يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف للمنظمات غير الحكومية وتتمثل في الأهداف العامة والأهداف الخاصة (الراوي، ١٩٩٦: ١١٢):

الأهداف العامة:

١. رسم السياسة العامة لنشاط الجمعيات الخيرية والاتحادات في المحافظات في البلاد.
٢. العمل على تنسيق الخدمات الخيرية والاجتماعية التي تقوم بها الاتحادات في المحافظات والجمعيات الخيرية المنظمة إليها وتوفيق عرض التعاون بين الاتحادات والجمعيات.
٣. رسم سياسة واضحة لتمويل الجمعيات الخيرية عن طريق وضع برنامج مدروس توافق عليه الحكومة يتعلق بجمع التبرعات وإقامة الحفلات داخل البلاد وخارجها.
٤. تأمين تبادل المعلومات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية بين الاتحادات في المحافظات.
٥. تولى تنظيم ندوات وحلقات سنويا للدراسات الاجتماعية.
٦. حسم ما ينشأ من خلاف بين الاتحادات في المحافظات.
٧. تقديم المساعدات المالية والعينية إلى الاتحادات والجمعيات المنظمة إليها وكذلك القيام بتنفيذ ودعم مشروعات العمل الاجتماعي التي يتبناها المجلس التنفيذي أو الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى تقديم المساعدات للحالات الاجتماعية الطارئة.

الأهداف الخاصة:

يتضمن النظام الأساسي للمنظمات غير الحكومية عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها ومن أجلها أقيمت المنظمة وذلك كما يلي:

١. حماية ورعاية الأفراد والأسر المحتاجة من خلال تقديم المعونة المالية أو الطارئة لهم أو لها.
٢. العمل على توفير فرص العمل أو الإنتاج للفرد وللأسرة أو زيارتها وذلك من خلال التأهيل المهني أو الجسماني.
٣. التوصية لوزارة الصحة أو للوزارات المعنية لصرف بطاقات تأمين صحي لغير المقتدرين أو المنتفعين من خدمات الصندوق وفق نظام التأمين الصحي المعمل به.
٤. توفير التدريب المهني للفئات المنتفعة من الصندوق لدي المؤسسات والجهات المختصة.
٥. إجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

٤. تصنيف المنظمات غير الحكومية

قد ارتبط مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمت، كالحجم والعضوية والوظيفة والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية:

- **التوزيع الجغرافي:** منظمات محلية، منظمات وطنية، منظمات أجنبية ودولية.
- **المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة:** زراعي، خدمي، صناعي أو حرفي.
- **المعيار الجندري:** رجال، نساء.
- **معيار الحجم:** كبيرة، صغيرة.
- **المعيار الطبقي:** مزارعين، عمال، طبقة وسطى.
- **المعيار الثقافي:** ديني، عرفي، قرابي، اثني.

كما أن هناك **تقسيمات أخرى** للمنظمات تتضمن أربعة جوانب، هي:

- **منظمات حكومية:** يضمها تشريع وتمويل حكومي، وبها موظفون مثل مكاتب الضمان الاجتماعي.
- **منظمات أهلية:** تقوم بالجهود الأهلية ويمولها الأهالي، مثل الجمعيات الخيرية.
- **منظمات مشتركة:** يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والأهالي.
- **منظمات دولية:** وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل: منظمة اليونسكو، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة (منصوري،٢٠٠٦: ٥).

٥. نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في فلسطين

لقد مرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالمراحل الثلاث التالية (عمرو، ٢٠٠٥: ٥):

المرحلة الأولى: (امتدت من أوائل القرن العشرين وحتى حزيران ١٩٦٧)

عايشت المنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة الحكم العثماني والاحتلال البريطاني وذروة نشاط العصابات الصهيونية واحتلال إسرائيل أراضي العام ١٩٤٨، كما شهدت الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة العام ١٩٦٧، واتسم نشاطها خلال هذه الفترة بالطابع الخيري والإغاثي، وركز على بعض المجالات دون غيرها، فظهرت جمعيات محو الأمية وجمعيات تعنى بشؤون المرأة والطفل.

المرحلة الثانية: (امتدت من العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٩٤)

تميزت المنظمات غير الحكومية خلال هذه الفترة بتعدد أدوارها وتنوع نشاطاتها، حيث ركزت على سد الفجوات الخدمية التي تعمد الاحتلال إهمالها، إضافة إلى دورها السياسي الملحوظ في المحافظة على الهوية الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومده بالوقود اللازم لمقاومة

الاحتلال. ومن الجدير ذكره أن هذه المرحلة شهدت تطوراً وتحولاً نوعياً في أداء المؤسسات بعد اندلاع انتفاضة العام ١٩٨٧ لتشكل علامة فارقة في تاريخ العمل الأهلي الفلسطيني التي ذهب البعض إلى اعتبارها بداية لمرحلة جديدة، لما لها من تميز وخصوصية أثبتت خلالها المنظمات الأهلية قدرتها الفائقة على دعم حركة النضال بعدة أشكال، إذ لعبت اللجان الشعبية المدعومة من المؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية دوراً محورياً في تعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والمقاومة، ودعمت قدرته على المحافظة على اقتصاده وحمايته من الانهيار، جنباً إلى جنب مع المحافظة على استمرار تقديم الخدمات في قطاعات مختلفة من أهمها الصحة والتعليم والزراعة.

المرحلة الثالثة: (بدأت بتوقيع اتفاقية "اوسلو" عام ١٩٩٣ إلى وقتنا الحالي)

أصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة هي الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور، وبدأت تتحمل جزءاً مهماً من المسؤولية في مجالات التنمية والسياسة والتحرير، وقد ألقت هذه المستجدات بظلالها على العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة. ولقد امتازت هذه المرحلة بعدد من السمات أهمها:

١. توجه المؤسسات الأهلية نحو التحالف والتكتل في محاولة للتأقلم مع التطورات السياسية التي حدثت بعد اتفاقية أوسلو، وما نتج عنها من حقائق على الأرض، أهمها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فبدأت بالبحث عن طبيعة دورها الجديد وعن شكل علاقتها مع السلطة الوطنية.
٢. تأزم العلاقة بين السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية لاحقاً.
٣. ازدياد عدد المؤسسات الأهلية وتضخمها بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة.
٤. إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠
٥. إطلاق حملة تسجيل المؤسسات التي نشهدها حالياً منذ بداية العام ٢٠١٤.

فأصبحت قضايا كالمساواة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، والتأثير بالسياسات وسيادة القانون جزءاً لا يتجزأ من أجندة المؤسسات الأهلية إلا أن العلاقة بين المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية لم تكن سلسة، ففي السنوات الأولى من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية اتسمت هذه العلاقة بالمنافسة وعدم اليقين، إذ كان ينظر للسلطة الوطنية الحديثة كمنافس في تقديم الخدمات الأساسية والتي كانت حكراً على المؤسسات الأهلية، وفي الوقت ذاته بدت الجهتان متنافستان على نفس القاعدة من الموارد البشرية والمالية، فقد تم توظيف العديد من نشيطي المؤسسات الأهلية وعامليها في السلطة الوطنية الفلسطينية ليشغلوا الشواغر الوظيفية في

الإدارة الوليدة، وبالرغم من توفر المزيد من التمويل الخارجي لمساعدة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة إلا إنه تم تخصيص معظمها لدعم إنشاء وتعزيز مؤسسات السلطة الحديثة مع بقاء القليل لدعم المؤسسات الأهلية التي بدأت تخسر التمويل المقدم من الجهات المانحة الدولية (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ٢٠١٠: ٧).

ويذكر (عودة، ٢٠١٣: ٥٢) مراحل أكثر تفصيلاً حول نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في فلسطين ويسردها على النحو التالي:

١. **مرحلة الحكم العثماني (١٥١٦-١٩١٧)**: كانت بداية العمل الأهلي في المجتمع الفلسطيني في منتصف القرن التاسع عشر مع ظهور مجموعة من الفعاليات المجتمعية التي حاولت العمل لصالح المجتمع المحلي، مثل جمعية الآداب الزاهرة في القدس عام ١٨٩٨م وجمعية الهلال الأحمر في القدس عام ١٩١٢ م وجمعية للمعلمين عام ١٩١٢م وغيرها، فقد تم تأسيس ما لا يقل عن ١٥ جمعية فلسطينية وطنية أكثرها خيرية وأدبية، وتم تأسيس ناديين رياضيين في تلك الفترة: واحد في بيت دجن، والآخر في غزة، وكان للامتيازات التي منحتها السلطات العثمانية للمسيحيين العرب دور في تحفيز الطوائف المسيحية العربية في فلسطين وفي بلاد الشام عموماً على تشكيل هذه الجمعيات (أبو سيف، ٢٠٠٥: ١٤٠).

٢. **مرحلة الانتداب البريطاني (١٩١٨-١٩٤٨)**: مع اصدار وعد بلفور وإعلان الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م، لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً مهماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي، وعلى المطالبة بالاستقلال والوحدة العربية، ومقاومة تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين، حيث نشطت النقابات العمالية واتحادات الطلاب والمرأة والنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية التي ركزت على تقديم المساعدات الاغاثية إلى منكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين (عبد الهادي، ٢٠٠٢: ٢١).

٣. **فترة النكبة إلى النكسة (١٩٤٨-١٩٦٧)**: شهدت الفترة من النكبة في عام ١٩٤٨م إلى النكسة في عام ١٩٦٧م الحكم الأردني في الضفة والحكم المصري في قطاع غزة، حيث تراجع دور ووجود المنظمات الأهلية نتيجة حالة الإحباط التي أصابت المجتمع الفلسطيني، إضافة لضعف وتلاشي الأحزاب السياسية وكذلك تشديد قبضة النظام الأردني والمصري على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وقد تركز نشاط هذه المنظمات حول مقاومة كافة مشاريع التوطين والتأكيد على حق العودة باعتبارها محور العمل السياسي للمرحلة (عبد الهادي،٢٠٠٢: ٢٢).

٤. **مرحلة السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٩)**: شهدت مرحلة السبعينات تطوراً هاماً على صعيد إعادة تنظيم وتنشيط العمل الأهلي الفلسطيني وخاصة مع بروز قوة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) والاتفاق على كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتي

قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية بالخارج، والتي هدفت لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. كما دعت م. ت. ف وفصائلها المختلفة إلى إنشاء لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي استجابت بشكل خلاق لبعض الاحتياجات والأولويات المختلفة، بدون أن تتبلور لدى هذه اللجان رؤية تنموية شاملة (عبد الهادي، ٢٠٠٤: ١٠).

٥. **مرحلة الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧)**: شكل عقد الثمانينات مرحلة متميزة في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية ونخص بالذكر عام ١٩٨٢م، وهو تاريخ خروج م. ت. ف من لبنان، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، بعد أن كانت الأردن ثم لبنان. لقد أدى هذا التوجه إلى الداخل لتركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية، تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى، وفي نطاق هذا المفهوم تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية والتي قدمت بديلاً تنموياً مختلفاً عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت موجودة أصلا مثل الجمعيات الخيرية والتعاونية الرسمية الفلسطينية (عبد الهادي، ٢٠٠٤: ١١).

٦. **مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ – ١٩٩٣)**: شهدت مرحلة الانتفاضة الأولى تغيرات هامة ونوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، كما ظهرت منظمات أهلية جديدة تماما هي المؤسسات والمراكز المهنية المستقلة، حيث كان هدف جميع هذه المؤسسات هو التحضير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث كان الهدف هو الجمع بين عنصري البناء والمقاومة، ورغم سيادة الفئوية السياسية بين هذه المؤسسات إلا أن الشيء الجوهري كان اتجاه الفصائل السياسية إلى إعطاء أهمية أكبر وأوسع للعمل المهني انسجاما مع المتطلبات التنموية الجديدة (عبد الهادي، ٢٠٠٤: ٢٤).

٧. **مرحلة السلطة الفلسطينية (١٩٩٤ – ٢٠٠٠)**: مع تشكيل السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م عقب توقيع اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، ظهر اهتمام فلسطيني واضح بتأسيس وتكوين جمعيات ومؤسسات مدنية، مشكلة بذلك طفرة في المجتمع المدني الفلسطيني من حيث الكم الهائل للمؤسسات والمنظمات التي وجدت في غضون سنوات قليلة ومن حيث تنوع المهام التي أوكلتها هذه المؤسسات (أبو سيف، ٢٠٠٥: ١٤٩).

٨. **مرحلة الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦)**: بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية عام ٢٠٠٠م، ازداد دور المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات الإغاثية والصحية وأعمال إسعاف للجرحى، بالإضافة إلى بعض الأنشطة التنموية، فيما عجزت عن الانخراط الفعلي في الانتفاضة وإعطائها الطابع الشعبي، وذلك لأنها فقدت الاتصال بالقواعد التي عملت معها

من جانب، ومن جانب آخر لاتخاذ الانتفاضة مناحي عسكرية قلصت الدور المباشر للفعل الشعبي، كما نشطت المنظمات الأهلية في أعمال التعبئة والضغط من أجل الخروج بدستور فلسطيني وقانون انتخابات عصري، وغيرها من القضايا الأخرى المتعلقة بعلاقة هذه المنظمات مع الحكم، وقد استطاعت المنظمات بضغطها تعديل قانون الانتخابات، وأثرت في صياغة الدستور الفلسطيني (المؤقت، ٢٠٠٧: ٤٤٩).

٩. **مرحلة الحصار والانقسام (٢٠٠٦ – الآن):** بدأت مرحلة الحصار بعد الانتخابات التشريعية الثانية والتي فازت بها حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي والتي اتسمت بوقف مساعدات الدول المانحة للحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حركة حماس وحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وفي المقابل تم تحويل مساعدات المانحين إلى منظمات المجتمع المدني التي تلتزم بأجندة المانحين، مما أعطى منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً ومهماً في هذه المرحلة خاصة في ظل تدهور الوضع الاقتصادي وتأخر دفع رواتب الموظفين، كما أن هذا الحصار تضاعف واشتد خناقه على قطاع غزة إثر الانقسام الداخلي والذي انفصل به شطري الوطن، مما شجع الاحتلال الإسرائيلي على اعتبار قطاع غزة كيانا معادياً بعد استمرار حكومة إسماعيل هنية بإدارة القطاع، حيث تركز عمل منظمات المجتمع المدني على الجانب الإغاثي بسبب الوضع الإنساني الذي يعانيه القطاع تحت الحصار وبسبب وجود أجندة لدى بعض المانحين بعدم تقديم منح تنموية حقيقية، وكذلك تم التركيز على تسيير قوافل فك الحصار البحرية منها والبرية خاصة بعد الحرب الهمجية التي قام بها الكيان الإسرائيلي في نهاية العام ٢٠٠٨م وبداية العام ٢٠٠٩م، والتي كان أبرزها قافلة الحرية التي استشهد فيها تسعة أتراك والتي تسببت بفتح معبر رفح بشكل جزئي يومياً، وفي المقابل عملت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وفق أجندة وسياسات الخطة التنموية التي أعدتها الحكومة بالتوافق مع المانحين، والتي تتلقى التمويل بناءً عليه (العالول وآخرون، ٢٠١٢: ٢٢٨).

١٠. **مرحلة العدوان المتكرر على قطاع غزة:** لقد مر قطاع غزة حتى تاريخ إعداد الدراسة بثلاث حروب متعاقبة تأثر معها دور المنظمات غير الحكومية الذي نقل دورها من الدور التنموي إلى الدور الإغاثي ما يعني أن دور المنظمات غير الحكومية تراجع بشكل ملحوظ بسبب اطباق الحصار والعدوان المتكرر الذي زاد معدلات الفقر والبطالة والحالات الخاصة كما أدى إلى إغلاق بعض المنظمات غير الحكومية لعدم قدرتها على جلب التمويل وتلبية النفقات التشغيلية للمنظمة.

ثانياً: واقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين

أ. واقع المنظمات غير الحكومية

بلغ إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة عام ٢٠١٤ ما مجموعه (٩٢٣) منظمة **(وفقاً لما أفادت به وزارة الداخلية بغزة)** وبمقارنة عدد المنظمات في قطاع غزة عام ٢٠٠٠ الذي بلغ (٢٠٦) منظمة مع عددها عام ٢٠٠٧م نجد أن العدد تضاعف إلى (٤٣٧) منظمة مما يعني أن العدد ازداد بنسبة (١١٢,١%) أي أن العدد ارتفع أكثر من الضعف بحسب تقرير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). بينما نلاحظ أن العدد ازداد إلى (٩٢٣) في نهاية العام ٢٠١٤ أي ما نسبته (١١١,٢%) مقارنة بعام ٢٠٠٧ ويشير ذلك إلى أن نمو عدد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة يتزايد بثبات نسبياً. ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة للعام ٢٠١٤.

جدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب المحافظة عام ٢٠١٤

المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
غزة	٥٢٧	%٥٧
الشمال	١٣٦	%١٥
خانيونس	٩٩	%١١
الوسطى	٩٠	%١٠
رفح	٧١	%٨
المجموع	**٩٢٣**	**%١٠٠**

المصدر: (إحصائية وزارة الداخلية، ٢٠١٤)

يلاحظ من الجدول السابق أن العدد الأكبر من المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة يتركز في محافظة غزة أي ما يمثل نسبة (٥٧,١%) من إجمالي عدد المنظمات في القطاع، يليها محافظات الشمال بفارق ملحوظ أي ما يمثل نسبة (١٤,٧%) ثم خانيونس والوسطى أي ما يمثل نسبة (١٠,٧٣%) و(٩,٧٥%) على التوالي بينما تأخذ رفح الترتيب الأخير من حيث عدد المنظمات غير الحكومية العاملة بها حيث بلغت نسبتها (٧,٦٩%).

تصنيف المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب مجال عمل المنظمة:

يتنوع مجال عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة في العديد من المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية التثقيفية والزراعية والحقوقية وغيرها من المجالات التنموية، والجدول التالي يوضح تصنيف هذه المنظمات:

جدول رقم (٢) تصنيف المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة حسب مجال عمل المنظمة

نوع المنظمة	العدد
الجمعيات الاجتماعية	399
جمعيات الثقافة والفنون	80
الجمعيات الأجنبية	67
جمعيات التعليم الأجنبية	12
جمعيات التعليم العالي	38
جمعيات الشباب والرياضة	61
الجمعيات الطبية	55
جمعيات الأمومة والطفولة	50
الجمعيات النقابية	47
الجمعيات الزراعية	39
جمعيات المعاقين	26
جمعيات البيئة	12
جمعيات حقوق الإنسان	11
الجمعيات العائلية والعشائرية	8
جمعيات الخريجين	7
جمعيات فروع الضفة الغربية	4
جمعيات الصداقة	4
جمعيات السياحة والآثار	2
جمعيات الأخوة	1
المجموع	**923**

المصدر: (إحصائية وزارة الداخلية، ٢٠١٤)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجمعيات الاجتماعية تمثل أعلى نسبة من عدد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة أي ما يمثل نسبة (٤٣,٢٣%) من اجمالي عدد المنظمات، ويفسر ذلك لتردي الأوضاع السياسية التي ترتب عليها الحروب التي خلفت عددا كبيرا من الايتام وذوي الحاجة. وتمثل جمعيات التعليم المحلية ما نسبته (٤,١٢%) من اجمالي عدد المنظمات كما تمثل جمعيات التعليم الأجنبية ما نسبته (١,٣%) وبذلك تكون نسبة المنظمات العاملة في مجال التعليم محلي وأجنبي (٥,٤٢%) من اجمالي عدد المنظمات. وتجدر الإشارة أن العديد من الجمعيات قد يتداخل مجالها مع الجمعيات الأخرى فيمكن أن تعمل جمعية اجتماعية في مجال التعليم والتثقيف. أو أن تقدم جمعية خاصة بالمعاقين خدمة تعليمية أو صحية للمعاق وهكذا.

الجمعيات ذات العلاقة بالتعليم:

بالرغم من أن الجدول السابق أشار إلى ان عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم بلغ (٣٨) منظمة محلية في قطاع غزة إلا إنه يوجد ١٢ منظمة أجنبية تعمل في مجال التعليم وبذلك يبلغ عدد المنظمات التعليمية (٥٠) منظمة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي للجمعيات ذات العلاقة بالتعليم

المحافظة	محلي	أجنبي	المجموع	النسبة المئوية
غزة	٢٦	١١	٣٧	%٧٤
الشمال	٤	٠	٤	%٨
خانيونس	٠	٠	٠	%٠
الوسطى	٦	١	٧	%١٤
رفح	٢	٠	٢	%٤
المجموع	**٣٨**	**١٢**	**٥٠**	**%١٠٠**

المصدر: (إحصائية وزارة الداخلية، ٢٠١٤)

من خلال الجدول السابق والذي يبين التوزيع الجغرافي للجمعيات ذات العلاقة بالتعليم وتصنيفها من حيث نوعها (محلي–أجنبي) نلاحظ أن (٧٦%) من المنظمات غير الحكومية محلية (٥٢%) منها في غزة، وأن غزة وحدها تحظى بنسبة (٧٤%) من اجمالي عدد المنظمات التعليمية سواء محلية أم أجنبية، ويرجع ذلك إلى أن غزة تعتبر أكبر مدن القطاع، فيوجد فيها الهيئات والوزارات الحكومية والجامعات والمؤسسات الأجنبية. وعلى النقيض نلاحظ أن محافظة خانيونس تخلو من الجمعيات **التعليمية** سواء محلية أم أجنبية.

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي للمنظمات غير الحكومية التعليمية

نسبة منظمات التعليم من اجمالي المنظمات	عدد المنظمات في القطاع	المحافظة	محلي	نسبة المحلي من اجمالي التعليم	أجنبي	نسبة الأجنبي من اجمالي التعليم	المجموع	نسبة مجموع من اجمالي المنظمات
%٧,٠٢	٥٢٧	غزة	٢٦	%٥٢,٠٠	١١	%٢٢,٠٠	٣٧	%٧٤,٠٠
%٢,٩٤	١٣٦	الشمال	٤	%٨,٠٠	٠	%٠,٠٠	٤	%٨,٠٠
%٠,٠٠	٩٩	خانيونس	٠	%٠,٠٠	٠	%٠,٠٠	٠	%٠,٠٠
%٧,٧٨	٩٠	الوسطى	٦	%١٢,٠٠	١	%٢,٠٠	٧	%١٤,٠٠
%٢,٨٢	٧١	رفح	٢	%٤,٠٠	٠	%٠,٠٠	٢	%٤,٠٠
%٥,٤٢	٩٢٣	**المجموع**	٣٨	%٧٦,٠٠	١٢	%٢٤,٠٠	٥٠	%١٠٠,٠٠

المصدر: (إحصائية وزارة الداخلية، ٢٠١٤)

ب. معوقات المنظمات غير الحكومية:

يلخص تقرير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القيود التي تعاني منها هذه المنظمات بالتالي: قيود الممولين، يليها قيود سلطات الاحتلال، ثم قيود المجتمع المحلي، وفي الترتيب الأخير تأتي قيود السلطة. وتتمثل قيود الممولين في التدخل في تصميم البرامج، وتوجيهها نحو أولويات معينة، وكذلك في آليات صرف ومتابعة المنح المقدمة لهذه المنظمات. وتتمثل قيود الاحتلال في إعاقة وصول المساعدات لبعض هذه المنظمات. أما قيود المجتمع المحلي فتتمثل في ضعف تفاعله مع برامج المنظمة، وفي قيود ثقافية تحد من قدرة المنظمة على الوصول إلى المستهدفين. وتتمثل قيود السلطة الوطنية الفلسطينية في إعاقة التراخيص، أو تجميد أرصدتها المالية لدى البنوك، وفي المتابعة ذات البعد الأمني لبعضها، واستهدافها بالمتابعة من قبل هيئات الرقابة (**ماس،٢٠٠٨: ٧١**).

بينما توضح الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (مرصد) أهم المعيقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وتفندها على النحو التالي:

١. التمويل:

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير حكومية وتقلل من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية، وتتأثر فرصة الحصول على التمويل بنوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل هذه المنظمات سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية، بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقاً كبيراً في الحصول على التمويل اللازم، وفي الكثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنياً وإمكانية تنفيذها، ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل ومنها مطابقة الأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة.

٢. ضعف أو غياب الممارسات الديموقراطية:

إن نوعية المناخ السياسي وعدم الاستقرار السياسي أو غياب الممارسات الديموقراطية داخل الهيكل التنظيمي تعد من العوامل التي تؤثر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتضع قيوداً على إدارتها.

٣. ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية:

إن النقص في الكوادر والمهارات والخبراء الفنيين والإداريين للقيام بنشاطات المنظمات غير الحكومية قد يعوق من تطورها؛ بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي. وهذان العاملان أساسيان في تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والشراكة مع الحكومة.

٤. ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات غير الحكومية:

إن سوء وضعف الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة، كالبيئة وحقوق الإنسان أو الفقر، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية كجهات ضاغطة للتأثير على السياسات العامة.

٥. غياب الاستراتيجيات الإنمائية:

إن غياب التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية التي يجب أن تضعها المنظمات غير الحكومية لتسيير وتنشيط عملها يعتبر من أهم المعوقات لدور هذه المنظمات في التنمية المحلية، والجدير بالذكر أن دور المنظمات غير الحكومية مازال ضعيفاً وغير ملموس وكذلك فإن الشراكة المطلوبة مع السلطة لا تزال موضوع جدل رغم تزايد عدد هذه المنظمات وتنوع أنشطتها واتساع دائرة عملها جغرافياً ومشاركتها في المؤتمرات العالمية مما وسع أفقها وانفتاحها وزيادة وعيها بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة المشتركة التي ركزت عليها معظم توصيات تلك المؤتمرات لتحسين نوعية الحياة ومنها قضايا الفقر، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومحو الأمية الأبجدية والقانونية، وتمكين المرأة، وقضايا النوع الاجتماعي، والمساواة بين المرأة والرجل، وقضايا البيئة، والتنمية البشرية المستدامة، والعمل المنتج، وإدماج الفئات المهشمة في المجتمع، وقضايا السكان، والصحة الإنجابية، والتنمية المحلية، والعمل على بناء القدرات المؤسسية والبشرية (مرصد، ٢٠٠٣: ٧).

ويرى الباحث أن عمل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في الفترة الحالية قد تقلص إلى الحد الأدنى بسبب المعيقات والتحديات التي فرضت عليها من واقع الحصار والانقسام كتحديات خارجية للمنظمات الذي أدى إلى الحد من مجال عملها وإغلاقها في بعض الأحيان بسبب شح التمويل وتجميد أرصدتها وعدم قدرتها على دفع نفقاتها التشغيلية الأمر الذي انعكس سلباً على أدائها كمنظمات مجتمع مدني تسهم في دعم التعليم لدفع عجلة التنمية وتلبية احتياجات المجتمع، وكذلك المعيقات الداخلية متمثلة في غياب الممارسات الديمقراطية أو ضعفها داخل هذه المنظمات أو ضعف التنسيق بين المنظمات أنفسها أو غياب الاستراتيجيات الإنمائية من جهة، وضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية من جهة أخرى. كل ذلك أدى إلى الواقع المتردي الذي تمر به المنظمات غير الحكومية في الوقت الحالي.

المبحث الثاني
التنمية المستدامة

تمهيد:

لا شك أن التنمية أصبحت هدفاً منشوداً لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وسياسياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات. بل تعدى الامر للتجديد في مفهوم التنمية وصولا إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عرف لاحقاً بالتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية الدولية تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة؛ ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال التنمية المستدامة بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين (السنبل، ٢٠٠١: ٢٠).

وحتى يتضح مفهوم التنمية المستدامة لابد من استعراض بعض تعريفات التنمية المستدامة وربطها بأهداف التنمية المستدامة، كما يلي:

أ- تعريف التنمية المستدامة

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذجاً تنموياً بديلاً، أو ربما أسلوباً لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل (شيلي، ٢٠١٤: ٦٥).

يعرف بعض المختصين التنمية بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد. وهي سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة (الحسن، ٢٠٠٩: ٧).

ويعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية ويرتبط بفكرة التقدم، ويتضمن التغير، والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً (حامد، ٢٠٠٧: ٢١).

وذكر (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٢٥) أن مفهوم التنمية المستدامة ورد لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعرفت هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩: ٨٣).

وعرف قاموس ويبستر هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (Geis and Kutzmark،2 :1997) وعرفها ويليم روكلز هاوس W. Ruckelshaus على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (Church،3 :1991 . وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفاً لها لمحاولة الابقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب ان نستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٢٦).

ويعرفها الباحث (إجرائياً) بأنها: "تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية".

ب-أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية. وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض. **(رضا وصالح، ٢٠٠٩: ١٣١)**

وأورد (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٢٨) نقلاً عن (Geis and Kutzmark, 1997: 4) أن التنمية المستدامة تسعى من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:**

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيًا وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

٢. **احترام البيئة الطبيعية:**

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

٣. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:**

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

٤. **تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد:**

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

٥. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

٦. **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع** وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

والشكل التالي يبين لنا الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة:

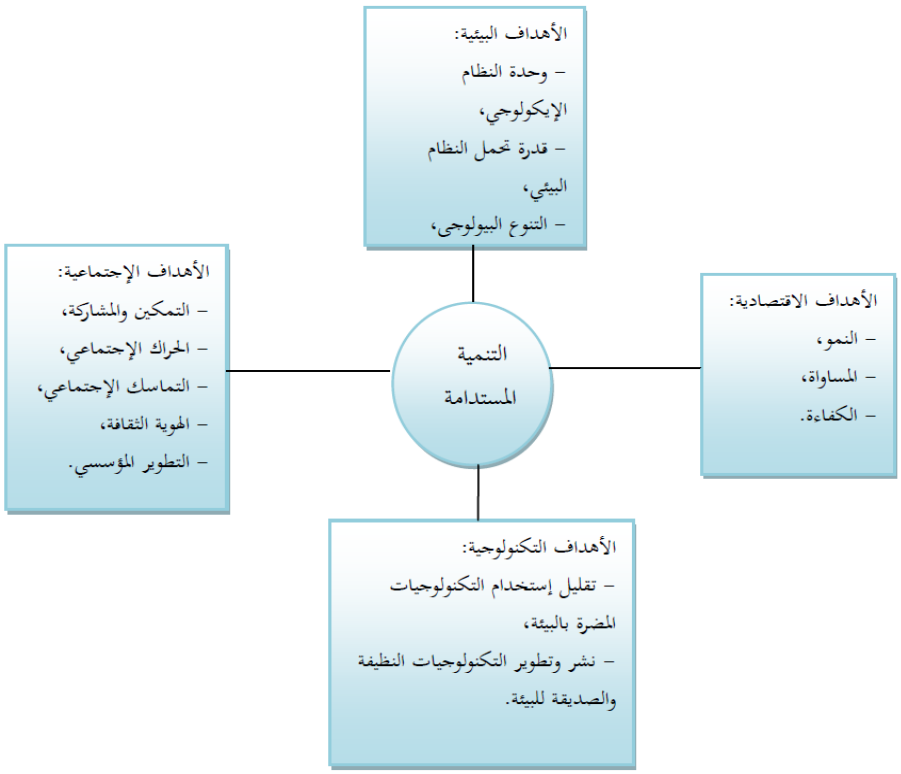

الشكل رقم (١) الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

المصدر: (موسيشيت، ٢٠٠٠: ٧٢)

وذكر (حلاوة وصالح، ٢٠١٠: ١٣١) أن للتنمية المستدامة عدة أهداف، أهمها: ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض.

ج- أهمية التنمية المستدامة

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم. كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضا من خلال

الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

- أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلاً.
- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع (الجوزي، ٢٠١٢: ٧٣).

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ) **البعد الاقتصادي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:

- توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

ب) **البعد الاجتماعي:** يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات. أما عناصر هذا البعد فهي:

- الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.
- التمكين: ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.
- الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

ج) **البعد البيئي:** ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية:

- التنوع البيولوجي المتمثل في البشر، النباتات والغابات، الحيوانات والطيور والأسماك.

- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة.
- التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية (الجوزي، ٢٠١٢: ٧٣).

ويلخص غنيم وأبو زنط أبعاد التنمية المستدامة بالجدول التالي:

الجدول رقم (٥) أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
استخدام التكنولوجيا	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (أبو زنط وغنيم،٢٠١٠: ٣٩)

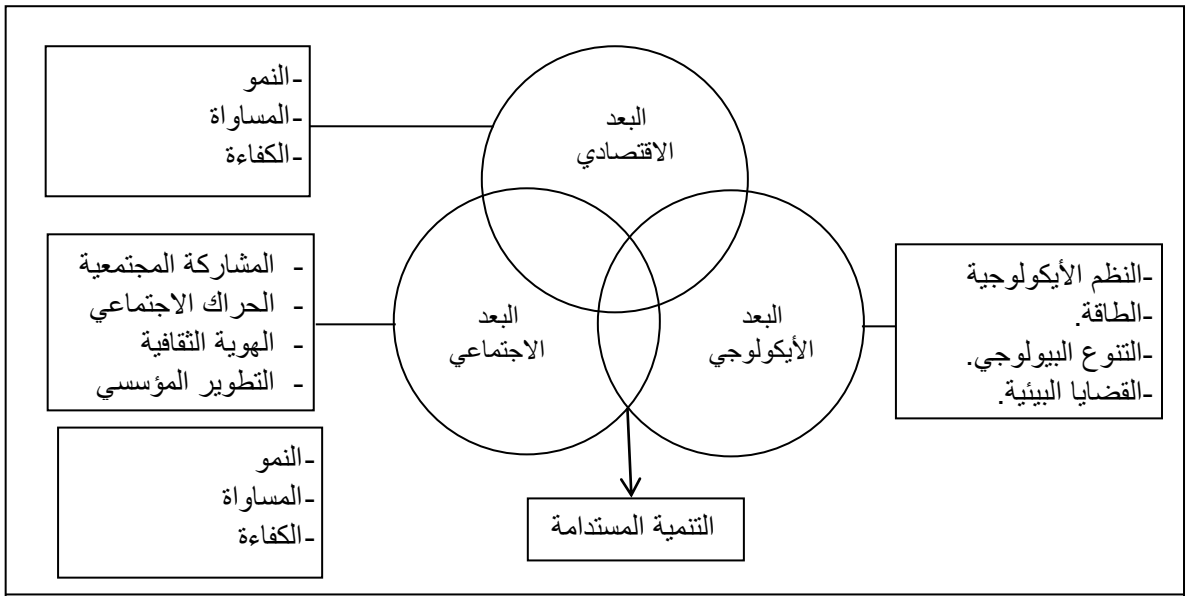

المصدر: (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٤٢) بتصرف عن (موسشيت، ١٩٩٧)

شكل (٢) يوضح تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

وتضيف شيلي بعدين آخرين للأبعاد الثلاثة المذكورة وهي (شيلي، ٢٠١٤: ٧١):

د) البعد التكنولوجي: يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية تدهور طبقة الأوزون.

هـ) البعد السياسي: إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة، والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة. فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

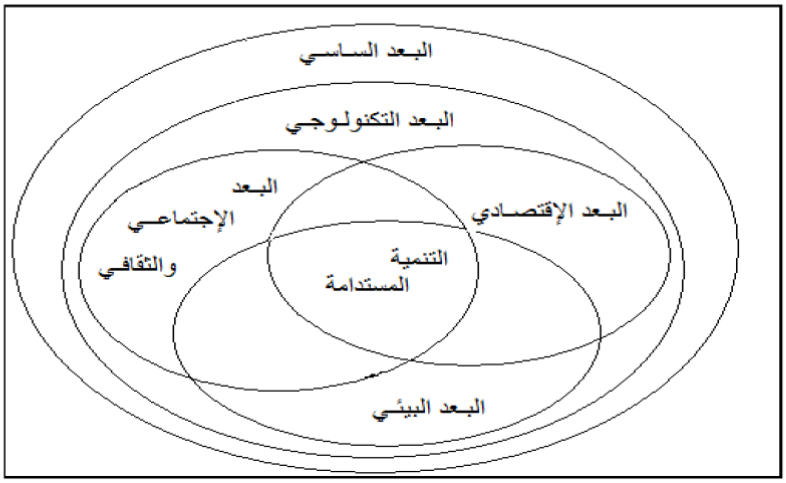

شكل رقم (٣) يوضح أبعاد التنمية
المصدر: (صالحي، ٢٠٠٨: ٨٧٢)

ثالثاً: واقع التنمية المستدامة

أ- واقع التنمية المستدامة في الوطن العربي:

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة مؤتمره السنوي الأول أيام (٢٤ و٢٥ و٢٦ مارس ٢٠١٢)، وناقش فيها النمو المعاق إلى التنمية المستدامة: أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية. ومع إنه قد حدث تقدم في مجال التنمية المستدامة في بعض الدول العربية، شمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكن جهود التنمية ما زالت تواجه تحديات عديدة، يأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وقضية المياه وأزمة البحث العلمي والعولمة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع استراتيجية متكاملة ذات أهداف محددة وأولويات واضحة تراعي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية مع الأخذ في الحسبان ظروف منطقتنا العربية وخصوصيتها وحسن تقدير التطورات العالمية والمتغيرات المستقبلية.

ولعل أهم مرتكزات تلك الاستراتيجية تعزيز بناء القدرات البشرية ووضع عدد من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تحقق التنمية وإجراء تقييم دوري لمتابعة برامجها وتوجيه مسارها، وبهذا نطمئن إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح. (الكبيسي،٢٠١٢: ١)

وتذكر (غانم، ٢٠١٢: ١٠) أهم التحديات التي تواجه دول العالم الإسلامي في مجال التنمية المستدامة على النحو التالي:

- **الفقر**: والذي يعد السبب الرئيس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم الإسلامي، حيث يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالاً عشوائيًا. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها.
- **التضخم السكاني غير الرشيد**: وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول الإسلامية. فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية**: إن استمرار استنزاف الموارد الطبيعية أدى إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- **عدم كفاية مصادر التمويل**: نقص التمويل اللازم لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية.
- **ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية**: قصور الأنظمة التعليمية والبحثية عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هجرة العقول إلى الدول المتقدمة.
- **الديون**: تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئًا كبيرًا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي.

ب-واقع التنمية المستدامة في فلسطين:

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في فلسطين، فقد رأى الكثير من الباحثين والمختصين أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب جنباً إلى جنب مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة؛ بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال؛ حيث إن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، وعلى الصعيد الآخر هناك من

يـرى بوجـوب التنميـة فـي ظـل الاحـتلال بهـدف الحفـاظ علـى الثوابـت والمقـدرات السياسـية والاقتصادية، حيث إن عملية التنمية في فلسطين واجهت شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في فلسطين لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة الاحتلال (بارود، ٢٠٠٥: ١٢).

إن خطط التنمية المستدامة التي يتوجب على دولة فلسطين وضعها تصطدم على أرض الواقع بالمعيقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين، حيث تتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغييرات جذرية في الاتزانات الطبيعية القائمة، وتعتبر فلسطين الحالة الفريدة في العالم التي تتعرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها، إحداهما أصيل صاحب أرض والثاني دخيل يملك القوة والإمكانيات، وعليه تعتبر فلسطين نموذجاً للعلاقة العضوية بين التدهور البيئي والنزاعات السياسية (معهد الأبحاث التطبيقية، ٢٠٠٦: ٩).

ومما شكل أحد أهم المعيقات للتنمية قيام الاحتلال الاسرائيلي بشن حروب متواصلة على كافة مؤسسات دولة فلسطين، وبالتحديد على قطاع غزة في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ولا سيما استهدافه لكافة المؤسسات الحكومية والمدنية والأمنية وتدميرها بالكامل ومنها على سبيل المثال الجامعات والمدارس والمستشفيات ومطار غزة الدولي وميناء غزة البحري، وتدمير كافة البنى التحتية، والتي عملت دولة فلسطين على إنشائها للمساهمة في تحقيق الرفاه وتوفير العيش الكريم لأفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويكشف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤) عن واقع التنمية المستدامة في فلسطين بأبعادها الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، على النحو التالي:

١) البعد البيئي للاستدامة:

تتضمن المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة عدة مواضيع ذات علاقة بالبيئة وهي:

١. **الهواء والمنبعثات:** إن الغازات السامة الناتجة من مصانع الاحتلال ومحطات توليد الطاقة لديه، إضافة إلى أثر استخدام الأسلحة المحرمة في حروبه المتوالية ضد قطاع غزة أدت إلى تلوث الهواء والتربة والمياه.
٢. **الزراعة والأراضي:** أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، وتجريف الأراضي لبناء المستعمرات الإسرائيلية، إلى انحسار فرص التنمية.
٣. **البيئة البحرية والساحلية:** يتعرض شاطئ غزة للتلوث نتيجة تدفق المياه العادمة وإلقاء النفايات، بحيث زادت نسبة طول الشاطئ الملوث عن ٥٠% من طول شاطئ القطاع.

٤. **المياه:** يمثل نصيب الفرد الفلسطيني من المياه –وبخاصة في غزة– أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، نتيجة نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة، وتعرض الحوض الساحلي في قطاع غزة إلى الضخ الجائر للمياه من قبل الاحتلال.

٥. **التنوع الحيوي:** تزداد الأخطار والمهددات على التنوع الحيوي نتيجة لممارسات الاحتلال وسياساته على الأرض الفلسطينية، فبناء المستعمرات وما يصاحبها من مصادرة ونهب وتجريف للأرض الفلسطينية، وإقامة جدار الضم والتوسع الذي عمل على تجزئة وتقطيع الأنظمة البيئية الطبيعية للأحياء وعزل الكثير من الأنواع من حرية التنقل والتزاوج، هذا فضلاً عن شق الطرق الالتفافية لصالح المستعمرين على حساب الأراضي الطبيعية.

٢) **البعد الاجتماعي للاستدامة:**

تتضمن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة مواضيع منها:

١. **الفقر:** ترتبط ظاهرة الفقر في فلسطين بالوضع السياسي والأمني والعوامل الخارجية كالمساعدات الدولية، ولا يعاني المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفقر فقط، بل يتعرض هذا المجتمع إلى عملية إفقار وتهميش ممنهج يمارسه الاحتلال بهدف الإبقاء على مسببات الفقر، وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

٢. **الحكم الرشيد**

يرتبط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة؛ لأن الحكم الرشيد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة.

وأظهرت نتائج مسح أُجري حول واقع الفساد وانتشاره في فلسطين في العام ٢٠١٣ أن (٩٣,٢%) من الأفراد في فلسطين يعتقدون أن الفساد بسبب الواسطة منتشر في القطاع العام المدني، مقارنة مع (٨٦,٤%) و(٨٦,١%). في القطاعين الخاص والمجتمع المدني على التوالي.

٣. **الصحة:**

تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة لفلسطين المحتلة معقولة، وحسب تقارير التنمية الألفية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإنه قد تم القضاء على الملاريا وشلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التحصين الناجحة، وحسب برنامج التطعيم في فلسطين يتضح أن نسبة التطعيم لدى الأطفال ١٢–٢٣ شهراً مرتفعة بشكل ملحوظ. كما يمر الفلسطينيون في مرحلة تحول وبائي سريع فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسة للاعتلال والوفيات.

٤. التعليم:

على الرغم من التحسن في الالتحاق بالتعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وخاصة من منطلق إنه لا يعد الخريجين لسوق العمل المستقبلي على النحو الكافي، وكشف تقرير أجري بتكليف من منظمة اليونسكو أن النظام التربوي الفلسطيني لا يفعل ما يكفي لتعزيز التعلم النشط، وتُعد امتحانات التوجيهي العامة مثالاً كلاسيكياً على الامتحان القائم على أساس الحفظ عن ظهر قلب.

٥. الخصائص السكانية (الديموغرافية):

إن الزيادة السكانية في فلسطين لا تتماشى مع النمو الاقتصادي بشكل موازي، حيث إن القيود الاسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني أدت إلى تراجعه، كما أن مصادرة الأراضي أدت إلى كثافة سكانية عالية، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يُعد قطاع غزة أعلى كثافة سكانية في العالم، وهذه الزيادة تتسم بالاكتظاظ والفقر، وهذا يُشكل تحدياً أمام حدوث تنمية تضمن حق الأجيال المستقبلية.

٦. الأمن والسلم:

صعد الاحتلال الإسرائيلي من أعمال هدم البيوت والمنشآت وسياسة تدمير الممتلكات المدنية في فلسطين المحتلة، وقد تركزت عمليات التدمير في الضفة الغربية بما في ذلك القدس المحتلة، بينما دمر العدوان المتكرر على قطاع غزة آلاف المنازل بشكل كلي، أو جزئي.

٣) البعد الاقتصادي للاستدامة:

وتتضمن المؤشرات التالية:

- **الاقتصاد وقوة العمل:**
- تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين.
- الحصار الإسرائيلي عقبة في طريق الاستيراد والتصدير
- **الشراكة العالمية:**

بموجب قرار الأمم المتحدة الأخير أصبحت دولة فلسطين الدولة رقم (١٩٤) في الأمم المتحدة، وبهذه الصفة تستطيع أن تنضم إلى اتفاقيات التجارة الدولية، وأن تبرم اتفاقيات ثنائية متعددة مع دول أخرى، وهذا يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

ج- معوقات التنمية المستدامة في فلسطين:

لعبت العوامل السياسية، وما زالت، الدور الحاسم والرئيسي في التأثير على مجمل العملية التنموية، إذ يُشكل الوضع الفلسطيني مثالاً فريداً لهذا التأثير يتداخل فيه السياسي بالتنموي،

وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وما لها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع، وانتشار الأمراض الوبائية، علاوةً على ذلك نقص في خدمات البنية التحتية المناسبة، فضلاً عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية بالإضافة إلى عدم السيطرة على المصادر والموارد الطبيعية وعلى معظم أراضي فلسطين بسبب الاحتلال، ناهيك عن الحدود والمعابر المائية والجوية والأرضية التي يسيطر عليها الاحتلال (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ٢٠١٤: ٣٠).

يواجه العمل التنموي الفلسطيني جملة من التحديات الخارجية والداخلية المتداخلة، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

أولاً: تحديات بيئية وتتمثل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:

تتمثل في الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث ونقص الموارد المائية وندرتها، والاستغلال غير المتوازن لها، بالإضافة إلى العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمبيدات الحشرية.

ثانياً: التحديات السياسية الخارجية:

يعد الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تسيطر إسرائيل على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، والقدس والأغوار، وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة، وجدار الضم والتوسع الاستيطاني.

ثالثاً: التحديات السياسية الداخلية:

تتمثل في عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، مما يعيق إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤: ٥٢)

وتذكر خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦ أن الانقسام السياسي والإداري الداخلي ألقى بظلاله على الروح المعنوية لدى المواطنين، وسبب ارتباكات تخطيطية ومسئوليات مالية غير متوازنة لا تتلاءم مع الالتزامات الواجبة تجاه المجتمع الفلسطينيين ككل. كما أن تعطل المجلس التشريعي يعيق عملية الممارسة الديموقراطية والمساءلة بين شطري الوطن. (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ٢٠١٤: ٣٠).

رابعاً: تحديات اقتصادية:

وتتمثل في تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية والفقر والبطالة والديون، يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه

الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي. وتُمثل الديون أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلباً في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تُشكل الديون وأعباؤها عقبة في طريق النمو الاقتصادي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤: ٥٣).

د- متطلبات التنمية المستدامة في فلسطين:

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي (علي، ٢٠١٣: ١١١):

١. القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية.
٢. سد الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك.
٣. العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
٤. التنمية الاقتصادية الرشيدة.
٥. الحفظ على البيئة.
٦. الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية.

ويفصِّل (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤: ٥٥**) متطلبات التنمية المستدامة في فلسطين على النحو التالي:

أ. على الصعيد البيئي:

١. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
٢. دعم الاستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث.
٣. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية ودعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة
٤. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة.
٥. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما تجنب الإضرار بالبيئة.
٦. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة.
٧. العمل على حماية البيئة البحرية، وتوسيع شبكات الصرف الصحي.
٨. التخطيط القطاعي للبيئة وفق منهج التكامل في التخطيط بين ركائز التنمية المستدامة.

ب. على الصعيد الاجتماعي:

١. دعم البرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة.
٢. بناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
٣. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤. المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى فلسطين، وتطوير القدرات الفلسطينية في مجال البحث العلمي، والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
٥. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
٦. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً.
٧. التوعية بأهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

ج. على الصعيد الاقتصادي:

١. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
٢. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة.
٣. المساعدة في توفير بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
٤. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات الدولة وذلك بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

د. على الصعيد السياسي:

١. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.
٢. تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية والحدود والأجواء الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بناءً على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٥٥/٢٠٩.
٣. تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.
٤. زيادة المساعدات المالية والفنية لدولة فلسطين لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع الفلسطيني. **(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤: ٥٥)**

المبحث الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

يعد التعليم اللبنة الأساس في صرح التنمية، فبدونه لا يحسن الفرد استخدام الموارد استخداماً رشيداً، وهذه العلاقة الجوهرية بين التعليم والتنمية كانت ولا زالت محط اهتمام كل المهتمين والباحثين في مجال التنمية الحقيقية؛ فتظافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف وتشاركت منظمات المجتمع المدني ومنها المنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص ومنظمات القطاع الخاص لتساند دور الحكومات للرقي بمستوى التعليم ومن ثم التنمية المستدامة.

دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم

هناك الكثيرون الذين ينظرون إلى التعليم على إنه عملية داخلية قائمة بذاتها، وليس استثمارا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا بعيد المدى من الطراز الأول. وهذا الاستثمار حتى يكون ناجعا ومنتجا هو الذي يكون ثروة الأمة يصنع مستقبلها. ومن هنا فإن تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الرسمية في تحسين اقتصاديات التعليم، وفي تمويل مشروعات التعليم النوعي، إضافة إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، باعتباره الجزء المكمل للتعليم، ينبغي أن يحتل أهمية (بدران، ٢٠٠٦: ٣٠).

فنجد أن المنظمات غير الحكومية تبذل جهوداً كبيرة في تنفيذ البرامج التعليمية وفقاً لخطط تنموية تضعها الحكومات، بل أصبحت هذه المنظمات في العديد من الأقطار تشارك حكوماتها في وضع الخطط وتأخذ على عاتقها تنفيذ البرامج التي لا يتسنى للحكومات تنفيذها. بل تعدى الأمر إلى أن تكون هناك منظمات غير حكومية خاصة فقط بتحقيق أهداف تعليمية وتثقيفية بحتة للرقي بمستوى التعليم ودعمه.

أ. أنواع التعليم

الأنواع الشائعة للتعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المؤسسات التعليمية أربعة أنواع وعلى أساسها صنفت المؤسسات التعليمية وهذه الأنواع هي:

١. **التعليم الأكاديمي:** وهو الأكثر شيوعا وهو التعليم الذي يحصل عليه المتعلمون في المدارس غير المهنية، أو الشاملة في المراحل الدراسية المختلفة بما فيها مراحل التعليم العالي.
٢. **التعليم المهني والفني:** وهو التعليم الذي يراد منه تأهيل المتعلمين للممارسة مهنة معينة تتطلب قدرات مهنية فنية محددة كالتعليم الزراعي، والصناعي، والتجاري.

٣. **التعليم الحرفي:** وهو التعليم الذي يراد منه امتلاك المتعلم حرفة معينة فهو قريب من التعليم المهني ولكنه أسهل منه وأقل مدة مثل التأهيل للأعمال الميكانيكية أو الغزل والنسيج، والتصميم وتصليح الأجهزة الدقيقة وما شاكل ذلك.

٤. **التعليم الشامل:** والتعليم الذي يجمع بين الدراسة الأكاديمية، والمهنية فهناك دروس أكاديمية كاللغة والتاريخ والعلوم والرياضيات، والصناعة والتجارة وغيرها، وعلى أساس نوع التعليم كانت هناك مدارس أو مؤسسات أكاديمية، وأخرى مهنية، وأخرى حرفية، وأخرى شاملة. (عطية، ٢٠٠٩: ١٧٢).

ويصنف (سيد والجمل، ٢٠١٢: ١٤) تصنيفاً آخر لأنواع للتعليم وهو:

٥. **التعليم النظامي:** تعليم يتلقاه المتعلم في المدرسة وغالبا ما يعرف بالتعليم المدرسي، وفي معظم الأقطار يلتحق الناس بشكل من أشكال التعليم النظامي خلال مرحلة الطفولة، وفي هذا النوع من التعليم يتولى المسئولون عن المدرسة ما ينبغي تدريسه وعلى المتعلمين دراسة ما حدده المسئولون تحت اشراف المعلمين، وعليهم الحضور إلى المدرسة بانتظام وفي الوقت المحدد.

٦. **التعليم التلقائي:** ما يتعلمه الفرد خلال ممارسته لحياته اليومية فالطفل يتعلم اللغة بالاستماع للأخرين وهم يتحدثون ثم يحاول التحدث كما يفعلون، ويتعلم كيفية ارتداء ملابسه أو ركوب الدرجات.

٧. **التعليم غير الرسمي:** يحتل مكانة وسط بين النوعين السابقين وعلى الرغم من أن له برامج مخططة ومنظمة، كما هو الحال في التعليم النظامي فإن الإجراءات المتعلقة بالتعليم غير الرسمي أقل انضباطا من إجراءات التعليم النظامي، فمثلا في الأقطار التي يوجد بين سكانها من لا يعرفون القراءة والكتابة، اشتهرت طريقة كل متعلم يعلم أمياً بوصفها أسلوبا لمحاربة الأمية، وفي هذه الطريقة يقوم قادة التربية والتعليم بإعداد مادة مبسطة لتعليم القراءة والكتابة والحساب ويقوم كل متعلم بتعليمهم لواحد ممن لا يعرفونهم وقد تمكن آلاف الناس من التعلم بهذه الطريقة غير الرسمية في البلاد العربية وفي بعض المجتمعات مثل الصين ونيكاراجوا والهند.

٨. **التعليم عن بعد:** يقصد به ذلك النوع من التعليم الذي يقوم على الوسائط التقنية المتعددة التي يمكن عن طريقها ضمان تحقيق اتصال مباشر بين المعلم والمتعلم داخل تنظيم مؤسسي يوفر اللقاء المباشر بينهما.

كما يعرف التعليم عن بعد بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يكون فيه المعلم أو المؤسسة التعليمية بعيدة عن المتعلم أما في المكان أو في الزمان أو كليهما معا.

٩. **التعليم الافتراضي:** يقصد به: التعلم من مواقع بعيدة لا يحدها مكان ولا زمان بواسطة الانترنت والتقنيات الحديثة. وهو طريقة تمكن الفرد من تجسيد البيانات البالغة التعقيد في بيئة الحاسب الآلي بصورة محسوسة والتعامل معها بشكل تفاعلي؛ ليقوم الحاسب الآلي بتوليد الصور والأصوات وغيرها من المؤثرات الحسية التي تشكل بمجموعها عالما لا وجود له على أرض الواقع ومن خلال هذه المعلومات تتبين العوالم الافتراضية المتنوعة. وهو تزويد الفرد المستخدم لشبكة الانترنت، أو الانترانت بما يحتاجه من معارف في مختلف المواد أو التخصصات؛ بغرض رفع المستوى العلمي أو التأهيل، وذلك باستخدام الصوت، أو الفيديو، الوسائط المتعددة، الكتب الالكترونية، البريد الالكتروني، وغرف الشات.

١٠. **التعليم الالكتروني:** هو عبارة عن طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب إلى وشبكات بحث، ومكتبات الكترونية، وكذلك بوابات الانترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي، فالمقصود هنا استخدام التقنية بجميع أنواعها في توصيل المعلومات للمتعلم في أقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة، فالدراسة عن بعد هي جزء مشتق من الدراسة الالكترونية، وفي كلتا الحالتين يتلقى المتعلم المعلومات من مكان بعيد عن المعلم (مصدر المعلومات)، وعندما نتحدث عن الدراسة الالكترونية، فليس بالضرورة عن تعليم فوري متزامن، بل قد يكون تعليم الكتروني غير متزامن.

١١. **استراتيجية التعلم المدمج "المتمازج"**: تناول الباحثون في مجال تكنولوجيا المعلومات في التعليم مفهوم التعلم المدمج ويسمى أحيانا بالمزيج أو الخليط أو الهجين أو المؤلف أو التمازجي أو المتعدد المداخل فقد عرف Jang Park التعلم المدمج على إنه شكل جديد من أشكال التدريب والتعلم يدمج بين مميزات التعلم وجها لوجه والتعلم الالكتروني، وهذا يوضح أن التعلم المتمازج (المدمج) أحد اشكال التعليم التي تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تتكامل طرق التدريس التي تحتاج إلى تفاعل الطلبة والمعلم، واستخدام مواد الكترونية بصورة فردية أو جماعية دون التخلي عن الواقع التعليمي المعتاد، والحضور في الفصل.

ب. أهداف التعليم:

يلاحظ الدارس لنظم التعليم العربية أن كلا منها عني بتجديد الفلسفة والأهداف العامة التي يسعى اليها النظام وكذلك الوسائل، ومرة أخرى وبغض النظر عن التفاصيل والفروقات بين الأقطار العربية يمكننا التعرف على الفلسفة التي وردت في الوثائق الرسمية العربية المتعلقة بالتعليم.

أهم مرتكزات فلسفة التعليم في الوطن العربي.

- الايمان بالله ثم بالمثل العليا.
- مساعدة كل طالب على النحو السوي جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً ليصبح مواطناً مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه.
- أهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع، ضمن إطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي، وذلك على النحو التالي:

١- تحسين البيئة الطبيعية عن طريق التصنيع والسيطرة على الموارد الطبيعية.

٢- الاهتمام بتطوير التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها والتنبيه في الوقت نفسه لآثارها وما تحدثه من مشكلات والإعداد مقدماً لتجنب هذه المشكلات وإيجاد حلول لها.

٣- صهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع منسجم متماسك.

٤- جعل الولاء للقائد والوطن.

٥- الاعتزاز بالقيم العربية والمثل الروحية، وتطوير العادات والتقاليد الاجتماعية غير السليمة، لتلائم التغير البشري الحضاري المستمر.

أهم الأهداف العامة للتعليم في الوطن العربي:

العناية بالفرد من جميع الجوانب الخاصة بما فيها الفكر والطبيعة والأخلاق بما يكفل الأمور التالية:

- جعله مواطنا متدينا.
- جعله مواطنا اجتماعيا.
- جعله منتجا ناجحا.
- جعله يعتز بوطنه.
- جعله مواطنا صالحا.
- جعله ملماً بالمعرفة العلمية.
- جعله مؤمنا بالأيديولوجيا التي يتبناها مجتمعه.

وقد لا تختلف هذه الفلسفات والأهداف والغايات عن غيرها التي تتبناها بلدان أخرى وخصوصاً البلدان الغربية التي استعمرت المنطقة استعماراً مباشراً أو غير مباشر.

شيء آخر أو كما يقال إن الأهداف والغايات وهي كأهداف عامة تبدو جيدة، ولكن هو الأمر في حالات كثيرة فإن الأهداف قد تظل على المستوى النظري، وما يتحقق منها التعليمية والتربوية غالباً ما يجري استنساخها من البلدان المتقدمة واستخدامها فقط كواجهة عرض (مساعدة،٢٠٠٥: ٥٠)

ج. دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة

لقد غير التقدم العلمي والتكنولوجي والثورات المعرفية المتلاحقة التي اجتاحت العالم خلال العقود العشرة الماضية مفهوم الموارد الإمكانات من كونها موارد طبيعية، من خامات ومعادن وأراضي وسكان، إلى كونها إمكانات معرفية وموارد بشرية منظمة، وابداعات عقلية، وقدرات مهنية، ومهارات إنتاجية، توظف الخبرة الإنسانية، بكل ما فيها من علم وتكنولوجيا وإدارة وتنظيم وتشارك وابتكار، لكي تنتج السلعة والخدمة والمعرفة التي يحتاجها المجتمع ويتبادلها مع المجتمعات الأخرى.

ولعل الأمثلة التي نراها في الدول المتقدمة المحدودة الموارد الطبيعية هي نموذج على ذلك، ابتداء من اليابان ومرورا بسويسرا والدنمارك وهولندا، وانتهاء بكوريا وتايوان وسنغافورة. وهذه جميعها دول فقيرة بالموارد الطبيعية، لكنها غنية جدا بمواردها البشرية وطاقاتها المعرفية المتطورة أن بعضها مثل سنغافورة ليس لديها موارد طبيعية على الاطلاق، ومع هذا فان صادراتها الصناعية تصل إلى ٩٣ مليون دولار سنويا. إن ملخص ذلك كله أن العالم المتقدم انتقل قطعاً إلى عصر المعرفة، وأن الاقتصادات الحديثة التي هي أساس التنمية المستدامة أصبحت اقتصادات معرفة، وليس اقتصادات موارد طبيعية وخامات معدنية أو سكان.

وإذا استثنينا الدول التي لديها خامات عالية القيمة في السوق العالمي مثل البترول والغاز، فإنه ليس هناك من دولة في العالم حافظت على معدلات نمو اقتصادي مضطرد ورفاه اجتماعي متنامي، وتميز فكري وثقافي وفني، إلا إذا أرست دعائم اقتصادها على أسس مستقرة من المعرفة المعاصرة المتجددة التي يشكل التعليم النوعي والعلم والتكنولوجيا والخبرة والإنتاج أركانها الخمسة الرئيسة. من هنا يأتي دور التعليم وأثره في التأسيس للتنمية المستدامة والمحافظة عليها في تصاعد مضطرد. ذلك أن المعرفة تبدأ بالتعليم والتثقيف التي لا يتحقق إلا من خلال نظام تعليمي دينامي متفاعل مع العالم، وثقافة مجتمعية حداثية متفاعلة مع العصر ونظام تعليم متطور بذاته ومطور لمنتسبيه، مدرك لرسالته ودوره التاريخي. تعليم يزداد خصبا بالخبرة المكتسبة من خلال التشابك بين التعليم والثقافة والفكر والتكنولوجيا، وبين احتياجات المجتمع. ويحافظ على تجدده بالتعلم المستمر، وبالثقافة المتجددة المبدعة، والابتكار والمخاطرة، والتفاني في الأعمال والمشروعات، والانطلاق إلى الأفق الإقليمي والعالمي.

هذه الحالة التي أصبحت حالة عالمية لا تختلف من بلد إلى آخر، ولا من مجتمع إلى آخر، إلا من حيث التفاصيل والبرامج الفرعية، هي المدخل لتقييم نظام التعليم ولإصلاحه في مراحله المختلفة، ابتداء من التعليم الابتدائي وانتهاء بالدراسات العليا وبرامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي. (بدران، ٢٠٠٦: ٢٨).

ويحدد بدران مواصفات نظام التعليم الذي يؤسس للتنمية المستدامة بالنقاط التالية:

- هو نظام يقوم في جميع مراحله على تنمية القدرة العقلية والموقف النقدي للفرد، وتعميق المهارات لدى الطلبة من إناث وذكور؛ ويطلق إمكانات الابداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لدى هؤلاء جميعا لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها.
- هو نظام يضع المعلم والمتعلم على ثقة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وبالتالي يقوم على العلاقة التفاعلية بين المدرس والطالب من جهة، وبين المؤسسة التعليمية وبين المجتمع من جهة أخرى.
- هو نظام يؤسس لثقافة المعرفة والثقافة الرقمية، ويشجع حرية الرأي، ويقبل التنوع، ويستثمر التباين لإغناء المعرفة، ويتعامل مع العالم بلغته ومفاهيمه.
- هو نظام يؤصل للتخصص أفقياً وعمودياً، ولا يسعى إلى قولبة المنتج التعليمي، بل يحترم المراحل المختلفة والمتباينة في التعليم والتخصص باعتبار أن التكامل بين التخصصات والمهارات هو أساس الإنتاج والارتقاء.
- هو نظام يعطي قيمة عليا للعمل. وفي النهاية هو نظام يؤهل الخريج لأن يبدأ عمله بنفسه من خلال تأصيل روح الريادة والمخاطرة. (بدران، ٢٠٠٦: ٢٩)

د. دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في فلسطين (رمحي، ٢٠١٠: ٢٦-٣٠):

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى وجود درجة عالية من التنسيق والتعاون ما بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية المحلية. حيث تبين أن العلاقة بين الوزارة والوكالات الدولية أفضل من تلك التي بينها وبين المنظمات غير الحكومية المحلية، وأن الوزارة لا تشرك المنظمات غير الحكومية بالقدر الكافي والمطلوب لتعظيم الأثر الناجم عن تطوير العملية التربوية ككل، وتحديدا أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي في مجال التعليم، بما في ذلك من اجتماعات اللجان التوجيهية أو الشبكات أو حتى الاجتماعات المشتركة بينها وبين المؤسسات المختلفة. ومن جهة أخرى تلمس المنظمات غير الحكومية وجود نوع من المشاعر السلبية تجاهها من قبل الوزارة، أما لأسباب نقص الاهتمام في استخدام واستشارة الخبراء من المنظمات غير الحكومية، أو ربما لعدم قناعتها بضرورة دمج هذه المنظمات داخل العملية برمتها، أو لأسباب تتعلق بسوء فهم كلا الطرفين لمفهوم الشراكة التي يجب أن تتم فيما بينهم، وبغض النظر عن الأسباب، فإنه من الناحية النظرية هناك خطة تربوية شاملة في فلسطين ويعتبر مجال عمل كل من المنظمات غير الحكومية التربوية والوزارة مكملا للآخر. أما من حيث الممارسة فلا يزال الشعور بأن المنظمات غير الحكومية غير قادرة حتى الآن على تحديد دورها في العملية التربوية، وأنها غير مهيأة لأن تكون عنصراً من عناصر التغيير. هذا اللغط همش بالضرورة من إمكانية حصول المنظمات غير الحكومية على دور داخل خطة التنمية الوطنية لإصلاح التعليم.

ترى المنظمات غير الحكومية أن وزارة التربية والتعليم العالي تمتلك كامل المسؤولية تجاه قطاع التعليم، بينما تنفذ وتطور المنظمات غير الحكومية البرامج. وعليه فإن كلا الجانبين يعمل على تحسين وتقوية الأداء وتلبية الاحتياجات الحقيقية داخل قطاع التعليم. وتشعر المنظمات غير الحكومية أن سد الفجوات الموجودة داخل النظام يكون من خلال العمل جنبا إلى جنب مع الحكومة وليس العمل لحساب الحكومة. والمقصود بسد الفجوات هنا، استلام المنظمات غير الحكومية لمجالات معينة ضمن اختصاصها وقدراتها للتخفيف من أعباء الوزارة، وتولي القضايا النوعية ذات الأولوية التي لم تتم معالجتها من قبل الحكومة لأسباب تتعلق بمحدودية المصادر المالية والعينية وكبر حجم العمل الناجم عن الإصلاح في نظام التعليم. وبالتالي استكمال رؤية الحكومة، بناء تعاون ايجابي مشترك وتحقيق تغير بنيوي في هذا القطاع. إلا أن الوضع الحالي كما أشارت المنظمات غير الحكومية يقف عند تحجيم دورها كمصدر أساسي لتوفير الخدمات التعليمية وإقصائها كشريك حقيقي في عملية التغيير، كما سيؤدي تقاسم حجم العمل إلى إيجاد المزيد من الدعم، التفهم والثقة اللازمة للتخفيف من حدة الاختلاف الذي نشأ في الماضي أو من الممكن أن يظهر في المستقبل بين الطرفين.

ومن باب آخر، لا يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية خالية تماما من الأخطاء. فقد تبين أن مشكلة المنظمات غير الحكومية تكمن في عدم قدرتها على تجديد نفسها، فعادة ما يرأس هذه المنظمات ذات الشخوص منذ تاريخ تأسيسها. وإنها غير فعالة في الوقت الراهن لكونها لا تجهر بتحفظاتها وتكتفي ببعض من "النقد الخجول" وغير اللاذع للسلطة الوطنية الفلسطينية. فهي لم تلجأ إلى التعبئة الوطنية، وافتقارها إلى معيار الشفافية أضعف من مصداقيتها. لذلك يجب تنشيط وإثراء برامج المنظمات غير الحكومية ومشاريعها بسبب سطحية المشاريع التي يقدمها البعض منها، وإلى ضرورة تعميق مجال عملها لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية.

وفي حال تم تعزيز المزيد من الشراكة والتنسيق بين كل من المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الرؤية المشتركة للقضايا التربوية ذات الأولوية، لن يؤدي ذلك فقط إلى التخفيف من أعباء عملية الإصلاح بل سيمكن المنظمات غير الحكومية من تقديم برامج نوعية وضمان توافق هذه البرامج مع أولويات العمل وزيادة الكفاءة لدى الطرفين وتعزيز مزيد من التقبل الاجتماعي، الحكومي والعام للمنظمات غير الحكومية وربطها في العملية التربوية بالكامل. وبالتالي اتساع قاعدة المنظمات غير الحكومية التي تشاطر السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية وتعزيز نظام المساءلة لدى الطرفين. هذا وقد جرت الإشارة أيضا إلى حاجة المنظمات غير الحكومية إلى الاستقلال المالي عن السلطة الوطنية الفلسطينية لتتمكن من العمل بفاعلية أكبر (رمحي، ٢٠١٠: ٢٦-٣٠).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تم توزيعها على محورين: الأول يتناول الدراسات العربية التي تناولت موضوع الدراسة، والثاني فيتناول الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، وتم ترتيب الدراسات السابقة من الأحدث للأقدم.

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (سرور، ٢٠١٤)، بعنوان: "جهود المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التعليم في مدارس محافظات غزة – دراسة تقويمية"

هدفت الدراسة التعرف إلى جهود المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التعليم في محافظات غزة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة موجهة لمديري ومديرات المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والمدارس التابعة لوكالة الغوث في محافظات غزة. قامت الباحثة بتوزيع (٢٥٠) استبانة بواقع (٣٩%) من مجتمع الدراسة الأصلي والبالغ (٦٤٠) مديراً ومديرة، وتم استرداد (٢١٤) استبانة بنسبة (٨٥,٦%). واستخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. الدرجة الكلية لتقدير مديري المدارس لجهود المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم قد بلغت (٤٩,٣٩%) حيث احتل المجال الثاني (تعزيز الأنشطة) على المركز الأول بوزن نسبي (٥٥,١١%) والمجال الأول (الدعم المادي واللوجستي) على المركز الثاني بوزن نسبي (٤٩,٤٩%) وحصل المجال (تعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة) على المركز الثالث بوزن (٤١,٨٤%).
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد العينة لجهود المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التعليم في مدارس محافظات غزة تعزى لمتغيرات (الجنس – سنوات الخدمة – جهة الإشراف)
٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية (شمال غزة – غزة – الوسطى – خانيونس – رفح) بين متوسطات درجات أفراد العينة لجهود المنظمات غير الحكومية في دعم عملية التعليم في مدارس محافظات غزة لصالح مدارس غزة والوسطى.

٢. **دراسة (بعلوشة، ٢٠١٣)، بعنوان: "واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره".**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استخدم الباحث استبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٤٥١) مديراً ومديرة من مديري مدارس المرحلة الأساسية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث بغزة، وكذلك عقد لقاءً بؤرياً لمجموعة مكونة من (١٨) خبيرا من وزارات السلطة الوطنية والجامعات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. إن الآليات اللازمة لتطوير الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية حصلت على وزن نسبي (٧٩,٢%) ويعتبر مرتفع جداً حسب معيار الدراسة.
٢. إن مفهوم الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية حصلت على وزن نسبي (٧٤,٤٣%) ويعتبر جيداً حسب معيار الدراسة.
٣. حصل مجال واقع الشراكة حالياً بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية، ومجال مجالات الشراكة على وزن نسبي (٥٦,٢%) و(٥٤,٢) على التوالي، ويعتبر تقدير متوسط حسب معيار العينة.

٣. **دراسة (خلف، ٢٠١٣)، بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)".**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والتعرف إلى العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية، إضافة لذلك عملت الدراسة على التعريف بأبرز المعيقات التي تشكل عائقًا أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام العديد من الأدوات من أبرزها إجراء المقابلات مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني نحو تعزيز التنمية البشرية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن منظمات المجتمع المدني لم تصل للمستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها، لكن هذا لا يعني الانتقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحرية واستقرار وأمن.

٤. دراسة (شهاب، ٢٠١٣)، بعنوان: "دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة –دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على المنظمات الخيرية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة لتحقيق تلك الأهداف، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة والاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات. حيث تكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، المدير التنفيذي ومدير المشاريع" للمنظمات الأهمية الخيرية في قطاع غزة والبالغ عددها (٢٩٣) منظمة، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية عددها (٣١٢) فرداً يعملون في (٦٣) منظمة تم اختيارها وفق معايير محددة أهمها أن يكون لديها خطة استراتيجية لمحاربة الفقر، وأن يكون لديها برامج منتظمة للتقليل من معدلات الفقر، وتراعي تمثيل كافة المناطق في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية).
٢. أن غالبية المنظمات تلعب دوراً في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام.
٣. أن استعمال التكنولوجيا يساعد المنظمات الأهلية في عملية تحديث بيانات الفقراء، ويحقق توزيعاً عادلاً بين الفقراء عمى مستوى المناطق.
٤. عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها التي تحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

٥. **دراسة (طويل،٢٠١٣)، بعنوان: "التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة –دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة"**

هدفت الدراسة؛ لفهم وتحليل نسق التربية البيئية، استناداً إلى الوظائف التي تؤديها أجزاؤها المترابطة ؛ مع بعضها لتحقيق التنمية المستدامة، وسط مؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي، ومنهج تحليل المضمون لكتب الجغرافيا والتربية المدنية، كعينة قصدية من كتب التعليم المتوسط، ومقارنتها بالقوائم التي تم بناؤها، والتي تحمل مفاهيم التربية البيئية والتنمية المستدامة، الواجب تضمينها في كتب التعليم المتوسط، وكذلك مقابلة مع عينة قصدية من اساتذة التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، للوقوف على مختلف العمليات التفاعلية الصفية واللاصفية، مستخدمين قياس الاختبار المعرفي لمجالات التنمية المستدامة، لعينة منتظمة من تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط، بعدما تم التحقق من صدقه وثباته.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن نسق التربية البيئية وما يحمله من أجزاء مختلفة، لا تعمل على تدعيم وتقوية علاقات الترابط والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة، بصورة متكاملة ومتوازنة من أجل التنمية المستدامة، وسط مؤسسات التعليم المتوسط.

٦. **دراسة (علي، ٢٠١٣)، بعنوان: "دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة –جامعات غزة نموذجاً".**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، والتي تقوم بتدريس الدراسات العليا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٠) عضو هيئة تدريس في هذه الجامعات من الذين يعملون في مجال الدراسات العليا، حيث تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة.

٢. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية (α=0.05) بين دور البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المستدامة.

٧. **دراسة (المعلولي وياسين، ٢٠١١)، بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة – دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية"**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة في برامج المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، ولتحقيق هذا الهدف صممت الباحثة استبانة مؤلفة من أبعاد التنمية الثلاثة، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٥٠) مستفيداً ومستفيدةً شملت عينة الدراسة ثلاث منظمات من المنظمات غير الحكومية في اللاذقية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن المنظمات السورية غير الحكومية تسعى إلى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) في كافة الأنشطة والبرامج.

٢. أن المنظمات السورية غير الحكومية تسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية للتنمية المستدامة في كافة الأنشطة والبرامج.

٨. **دراسة (اسبر، ٢٠١٠) بعنوان: "التّنمية البيئية المستدامة في برامج منظمات المجتمع الأهلي –دراسة تقويمية ميدانية لبرامجها التّربوية في محافظتي دمشق وحمص"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توافر الاحتياجات الأساسية لعمل منظمات المجتمع الأهلي السورية من الموارد المالية والتّنظيمية والبشرية والمادية الّتي تمكّنها من تلبية متطلبات الّتنمية البيئية المستدامة وكذلك التعرف إلى مدى تطبيق منظمات المجتمع الأهلي السورية للأهداف الّتربوية ذات الصلة بمتطلبات الّتنمية البيئية المستدامة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الّتحليلي، كونه يساعد على جمع البيانات من أعضاء (مجلس الإدارة والعاملين) في منظمات المجتمع الأهلي البيئية ومن الجمهور، ومن ثم تفريغها وتصنيفها وتحليلها إحصائيًا للإجابة عن أسئلة البحث وللتَّحقق من فروضه. صممت الباحثة أداتين لجمع البيانات اللازمة للبحث وهما بطاقة مقابلة مؤلفة من (٦٤) بندًا، موجهة إلى عينة من

أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء العاملين استبانة مؤلف من (٣٠) بندًا، موجهة إلى عينة من جمهور المنظمات. وقد شملت العينة ثمان جمعيات من ذات العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

إن أكثر البرامج المعرفية الّتي تقدمها المنظمات هي البرامج المعرفية بالمشكلات البيئية وأسبابها. وأن أكثر البرامج المهارية التي تقدمها المنظمات هي البرامج الّتي تنمي مهارة اقتراح الحلول للمشكلة البيئية وأن أكثر البرامج القيمية الّتي تنميها منظمات المجتمع الأهلي لدى الجمهور المستفيد هي تنمية الاتجاه الإيجابي نحو ضرورة حماية البيئة بالمرتبة الأولى، وتنمية قيم العمل الجماعي لخدمة البيئة.

٩. **دراسة (شبات والكفارنة، ٢٠١٠)، بعنوان: "الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة–من وجهة نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة الذي يواجه الحصار الظالم المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ما خلفته الحرب الأخيرة على أبناء القطاع من قتل ودمار وخراب وتهجير، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان ببناء استبانة للإجابة على تساؤلات الدراسة وجهت إلى عينة الدراسة التي تمثلت في مدراء المنظمات المدرجة في شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، ومستبعدين الضفة الغربية منها لصعوبة الوصول إلى البيانات، وبلغ عددها (٦١) منظمة. وقد استخدم الباحثان أسلوب المنهج الوصفي التحليلي على أساس المسح الشامل لعينة الدراسة من وجهة نظر مدراء تلك المنظمات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. إن التنسيق بين المنظمات الأهلية مازال ضعيف ويحتاج إلى آليات تعزيز وتطوير عملية، من أجل تقليص نسبة البطالة والفقر في قطاع غزة، ووجد أن التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية أيضاً ضعيف ويحتاج إلى تطوير من أجل مساندة الفئات المحتاجة والمهمشة.
٢. اعتبر إغلاق المعابر معيق بصورة واضحة في وصول الاحتياجات اللازمة للفئات المحتاجة والمهمشة.

١٠. **دراسة (عبيدات، ياسين، ٢٠١٠) بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بالأردن"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن، وتم جمع المعلومات عن طريق اتباع المنهج النوعي التحليلي، من خلال الزيارة الميدانية، وإجراء المقابلات الشخصية مع إدارة المنظمات وأصحاب القرار فيها، أو من ينوب عنهم. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الناشطة في مجال التعليم في الأردن، تم أخذ عينة قصدية لأغراض الدراسة مكونة من أربع منظمات غير حكومية، اثنتين محليتين واثنتين دوليتين، ومقرها في عمان، وتم توجيه أسئلة مباشرة متعلقة بجوانب كل منظمة ومهامها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الإيجابي ويعتبر التمكين والتنمية المجتمعية من الأهداف الاستراتيجية لها وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة، أهمها مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي، مما حقق بشكل إيجابي تغيير الفكرة السائدة في تقبل وجود المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، والإيمان بدورها وهدفها، حيث ارتفعت نسب الالتحاق بالمدارس، وانخفضت نسب الأمية، إضافة إلى التحسين والتطوير المطبق على المدارس من أنظمة ومناهج وأبنية، كذلك التطوير الحاصل في أساليب التعليم والتدريس والتدريب، إلا أنها تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة.

١١. **دراسة (رمحي، ٢٠١٠) بعنوان:" تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم"**

هدفت الدراسة إلى تأطير ورسم خريطة النظام التربوي الحالي، بما في ذلك التحديات، الإنجازات والقصور من منظور المنظمات المحلية غير الحكومية، للإفصاح عن، وترجمة رؤى وتصورات التربويين والقاعدة التعليمية. وتم استخدام العينية القصدية في انتقاء المبحوثين وفي المقابلات الرئيسية التي جرت مع ستة من المدراء التنفيذيين لمنظمات غير حكومية وعدد من التربويين وفي انتقاء مجموعة بؤرية واحدة. تم استخدام خليط من أنواع المقابلات في جمع البيانات ومنها المقابلات المنظمة، شبه المنظمة وغير الموجهة. حيث يفضل الباحثون التربويون المقابلات المنظمة وشبه المنظمة على غيرها من المقابلات خاصة وأنها تسمح للمبحوثين التعبير عن آرائهم بشكل معمق وتسمح أيضا بالحصول على معلومات كافية حول المواضيع والقضايا المثارة. وفي إطار البحث توافقت بنية المقابلات مع الإطار التحليلي للدراسة (أسئلة الدراسة)،

وفي بعض الأحيان تم تصميم المقابلة بشكل يتلاءم مع مجال تخصص أصحاب العلاقة والأكاديميين من الفئة المبحوثة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أهمية التنسيق والتعاون المشترك بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية، وكيف لهذا الارتباط الوثيق أن يقوي من فرص العمل بشكل أفضل ويلبي الاحتياجات الحقيقية في هذا المجال وضرورة منح المنظمات غير الحكومية حصة ودور أكبر في مجال التعبير عن القضايا التي تتعلق بسياسة التعليم.

٢. يعتبر التعليم النوعي أحد أكثر القضايا التي تقلق المنظمات غير الحكومية وتحديدا ظروف التدريس والمدرسين، المنهاج والبحث العلمي. ويتقاطع مع ذلك الحاجة المتنامية إلى رفع معايير ومستوى الأداء من جهة والمتابعة والرقابة والتقييم لهذه المشاكل الثلاث من جهة أخرى.

١٢. **دراسة "مركز بيسان للأبحاث والتطوير والبنك الدولي (٢٠٠٦)، بعنوان: "دور وأداء المنظمات غير الحكومية في مجالات التعليم والصحة والزراعة"**

هدفت الدراسة إلى تحديد دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في القطاعات الثلاثة – الصحة والتعليم والزراعة، وقامت بتحديد مجالات الضعف والقوة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد بلغت عينة الدراسة (٧٨) منظمة غير حكومية مسجلة في شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان لا تخضع للمساءلة من قبل المستفيدين ولكنها تخضع لمساءلة مجلس الإدارة والسلطات المحلية ذات العلاقة، وهذا بدوره يؤثر على مشاركة المستفيدين في تنفيذ البرامج ونجاحها.

١٣. **دراسة (نخلة وعوض، ٢٠٠٤)، بعنوان: "أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية"**

هدفت الدراسة للكشف عن المعوقات التي تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في العملية التعليمية. والتعرف إلى آراء كل من المديرين، والنظار، والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية–في فعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية، واستعانت الدراسة في الجانب الميداني بالمقابلة الشخصية، واستبانة

موجهة للمديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية. وتكونت عينة من (٣٥٢) فرداً من المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن المؤسسات التي تقوم بدور في دعم العملية التعليمية تتركز في ثلاث فئات هي: (مجلس الآباء، وأولياء الأمور، ومجلس الأمناء) غير أن أدوارهم تكاد تكون ضعيفة في فعاليتها.
٢. أن هناك فئتين من المؤسسات لهما دور محدود في دعم العملية التعليمية وهما: رجال الأعمال والجمعيات الأهلية.
٣. أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور محو الأمية، وفي رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مراكز لتأهيلهم وتقديم فرص عمل لهم، والمساهمة في إنشاء مدارس المجتمع، ودعم تكنولوجيا التعليم، ودعم الصلة بين المدرسة والمجتمع.

١٤. **دراسة (درويش،٢٠٠٣)، "دور المنظمات الأهلية الإسلامية في تربية النشء والمعوقات التي تواجهها من وجهة نظر العاملين فيها في محافظات غزة"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور المنظمات الأهلية الإسلامية في تربية النشء والمعوقات التي تواجهها من وجهة نظر العاملين فيها بمحافظات غزة، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين براتب أساسي ثابت في المنظمات الأهلية الإسلامية الأربع والذين هم من ذوي المسئولية وعلى علاقة بالدور التربوي للمنظمات الأهلية الإسلامية وعددهم (٨٩٧)، موزعين على النحو التالي: المجمع الإسلامي (١٧٧)، الجمعية الإسلامية (٣٦٥)، جمعية الصلاح الإسلامية (٢٥٣)، جمعية الشابات المسلمات (١٠٢) ولكبر مجتمع الدراسة، اختار الباحث نصف مجتمع الدراسة ليكون عدد عينة الدراسة (٤٤٨) هذا وقد اعتمد الباحث الاستبانة كأداة لقياس الأدوار التربوية للمنظمات الأهلية الإسلامية ومعوقات عملها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. للمنظمات الأهلية الإسلامية دور مرتفع في تربية النشء رغم ما تواجهه من معوقات. وتبين أن أعلى هذه الأدوار تركز في المجال الأخلاقي، بينما دور المنظمات الأهلية الإسلامية في المجال التعليمي فقد كان أقلها ارتفاعاً.

٢. أن جميع المنظمات الأربع تواجه معوقات متشابهة وأبرزها الظروف السياسية وما يتبع ذلك من إغلاقات ومضايقات بسبب عدم الاستقرار وكذلك التمويل بشقيه الذاتي والخارجي وما يلحق ذلك من فرض الممولين لأولوياتهم على حساب أولويات المنظمات الأهلية، مما ينعكس سلباً على السياسات العامة والخطط طويلة المدى لهذه المنظمات

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. دراسة أندرسون وآخرون، (Andersson, et al., 2013)، بعنوان "التعليم لأجل المستقبل؟ تأثيرات التربية من أجل التنمية المستدامة على المعلمين الطلاب".

"Learning for the Future? Effects of Education for Sustainable Development (ESD) on Teacher Education Students"

هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كان التعليم لأجل التنمية المستدامة لديه التأثيرات المطلوبة على الطلاب المعلمين، وبلغت عينة الدراسة (٢٢٣) من جامعة جوثن بيرغ في خريف ٢٠١٠ من طلاب كلية التربية، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة المكونة من عدة أسئلة عن اهتمامات الطلاب في قضايا متنوعة تشمل التنمية المستدامة وتوجهاتهم نحوها والتزاماتهم ومساهماتهم الأخلاقية تجاه التنمية المستدامة، وقد شملت الدراسة مجموعة ضابطة تتكون من (٩٧) طالباً من ضمن برنامج تدريب المعلمين في جامعة ويس، والتي ليس لديها برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

وجود تأثيرات إيجابية للتعليم من أجل التنمية المستدامة على كل مفاهيم وتوجهات ومواقف عينة الدراسة، ويشمل ذلك على سبيل المثال المسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والرغبة في المساهمة في التنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير يذكر في المجموعة الضابطة.

٢. دراسة فورهاد وحسن (Forhad, Hassan, 2013)، بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة في بنجلادش".

"The Role of NGOs in the Sustainable Development in Bangladesh"

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمة المستهدفة في عملية التنمية المستدامة، وكذلك التعرف إلى مدى تأثير هذه المنظمة على مبادرات التنمية المستدامة وتحليلها، فقد اختارت الدراسة منظمة اللجنة التقدمية لتطوير ريف بنجلادش محلاً للدراسة، واختارت قريتين في مقاطعة تاشاند بور في بنجلادش وهما مجال عمل المنظمة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي والوصفي في البحث.

اعتمدت الدراسة على المقابلات النوعية؛ حيث نفذ الباحثان ١٦ مقابلة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مع المستفيدين من خدمات المنظمة في القرية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١. أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة أن تسهم إيجابياً في عملية التنمية المستدامة إلى مستوى معين.
٢. إن نجاح تنفيذ البرامج يعتمد على كفاءة العاملين في تلك المنظمات.

٣. دراسة نكخا وريدزوان (Nikkhah and Redzuan, 2010)، بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية المجتمعية المستدامة"

The Role of NGOs in Promoting Empowerment for Sustainable Community Development

وقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية المستدامة. واعتمدت الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في البلدان النامية، كما اعتمدت على تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن المنظمات غير الحكومية لديها العديد من البرامج والوظائف والأدوار التي تساعد المجتمع على التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
٢. أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات.

٤. دراسة مانلي (Manli, 2007)، بعنوان: "دور وأنشطة المنظمات غير الحكومية في تطوير الشباب في كليات المعلمين في المناطق الفقيرة في الصين"

The Role and Activities of NGO's in Developing the Yong People in The Teachers College in The Impoverished Region in China.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور ونشاط المنظمات غير الحكومية في تنمية الشباب في كلية المعلمين في المنطقة الفقيرة في الصين وقد تم اجراء الدراسة على الطلبة والمديرين والزملاء العاملين، كذلك على ممثلي المؤسسات التي تقدم الخدمة، وذلك بطريقة المقابلات واللقاءات على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن هناك نجاح من حيث الاستفادة من المعرفة في استخدام التدريب المتقدم، وتحقيق مستويات عالية من الرضا بسبب تنمية الفرد، وفي المقابل أظهر أعضاء هيئة التدريس ملاحظات حول التحديات التي يواجهونها من حيث انخفاض مستوى برامج التدريب بسبب قلة الربط الشبكي.

٢. البقاء على حالة عدم اليقين بالنسبة للاعتماد على الدور الاجتماعي في إطار البرنامج، من وجهة نظر القائمين على الخدمة في المؤسسات المعنية.

٥. دراسة موسى (Mousa, 2007)، بعنوان: "الدور التربوي للمنظمات غير الحكومية الإسلامية في بوركينا فاسو"

The Education Role of Islamic NGO's in Burkina Faso.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدور التربوي للجمعيات الأهلية الإسلامية وتقديم تصور مقترح لتفعيل دورها التربوي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع الحقائق والبيانات والمعلومات، للتعرف على الأنشطة والخدمات التي تقوم بها الجمعيات واستخدمت الدراسة المراسلات والمقابلات الشخصية والزيارات الميدانية والملاحظات والاستبانات كأدوات لهذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. وجود أكثر من (١٥٦) جمعية أهلية في بوركينا فاسو، وأن هناك جمعيات إسلامية تأثرت بالجمعيات المسيحية وأخرى أنشئت بسبب التعاطف الإنساني وأن أهداف الجمعيات دينية وتعليمية وليست سياسية.

٢. أكدت الدراسة ان نجاح الجمعيات في تقديم الخدمات التعليمية سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي وكشفت الدراسة أن أكثر المشكلات عرقلة للجمعيات الإسلامية هو ضعف البناء المؤسسي ونقص الخبرة وأن المدربين غير مؤهلين ووجود خلافات بين أعضاء الجمعيات.

٦. دراسة جوجانثان (Jagannathan, 2001) بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في التعليم الأساسي: دراسة لست منظمات غير حكومية بالهند"

The Role of Nongovernmental Organization in Primary Education: A Study of Six NGOs in India

هدفت الدراسة إلى توثيق دور ومساهمة بضع منظمات غير الحكومية في التعليم الأساسي والاستفسار كيف يمكن أن تدعم وتثري المنظمات غير الحكومية برامج التعليم في البعد الوطني والتعاون مع الحكومة في إطار أوسع، وتوضيح المزايا النسبية التي يمكن أن تحققها المنظمات غير الحكومية في مشاريع التعليم، وتناولت عينة الدراسة ست منظمات غير حكومية عاملة في مجال التعليم واعتمدت الدراسة في منهجها على مسح البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المنشورات (التقارير السنوية، ووصف المشروع، وتقارير الرصد وتقارير أخرى) وزيارات لمكاتب المنظمات غير الحكومية وللعمليات الميدانية ومناقشات مع موظفيها ومناقشات مع كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية ومناقشات مع مديري المدارس ومعلمي المدارس والعمال المتطوعين وأعضاء لجان التعليم المدرسي ومسح المعلومات الازلية عن أنشطة المنظمات غير الحكومية لاسيما تلك المتعلقة بالتعاون مع الحكومة. واستخدمت مجموعة من الاستبيانات مع جميع المنظمات غير الحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

هناك إدراك متزايد لأهمية ضمان جودة التعليم للحد من التسرب وزيادة معدلات الالتحاق والاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية.

٧. دراسة جراندفوكس (Grandvaux & others, 2000) بعنوان: "تطوير الشراكة: دور المنظمات غير الحكومية في التعليم الأساسي في أفريقيا"

Evolving Partnership: The Role of NGO's in Basic Education in Africa.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المنظمات الأهلية العاملة في مجال التعليم، وكانت عينة الدراسة منظمات أهلية مدعومة من الوكالة الأمريكية للتنمية في أربعة بلدان أفريقية وهي: أثيوبيا وغينيا وملاوي ومالي، واستخدمت الدراسة دراسة الحالة النسبية لدور المنظمات غير الحكومية في قطاع التعليم، وقد تم جمع المعلومات من وثائق المؤسسات وتقييم الجهات المانحة، والمقابلات شبه المنظمة مع الأشخاص الرئيسيين، ومقابلات مع ممثلين عن الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، والقيام بزيارات ميدانية عديدة لمواقع المشاريع.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أصبحت المنظمات غير الحكومية من مكونات نظم التعليم في جميع أنحاء أفريقيا، وعدم ثقة الحكومة بالمنظمات غير الحكومية أدى إلى مزيد من الرصد والمراقبة لها والذي أدى إلى انشاء آليات للاتصال والتعاون لاحقا بين المنظمات غير الحكومية والحكومة، ويجب أن تكون الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة فعالة، فالتعاون والتكامل ضروري بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهداف التعليم.

٢. ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع سياسة تعليم عملية، وضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية والحكومية في مجال التعليم.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وعناصرها الرئيسة يمكن رصد العديد من جوانب التشابه وجوانب الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة. ولرصد هذه النقاط نلقي نظرة على هذه الدراسات للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة مع بعضها، ثم نلقي نظرة لمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، من حيث أوجه التشابه وجوانب الاختلاف وجوانب الاستفادة وأهم ما تتميز به هذه الدراسة.

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في النقاط التالية:

- **من حيث مجتمع الدراسة وعينتها:**

اتفقت الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة وعينتها؛ حيث تكون مجتمع الدراسة من أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية، مع دراسة (شهاب، ٢٠١٣)، (اسبر، ٢٠١٠)، (شبات والكفارنة، ٢٠١٠)، (عبيدات وياسين، ٢٠١٠)، (والرمحي، ٢٠١٠)، (مركز بيسان للأبحاث، ٢٠٠٦)، (درويش، ٢٠٠٣)، (Mousa, 2007)، (Jagannathan, 2001)، و (Grandvaux & others, 2000).

- **من حيث المنهج المستخدم:**

اتفقت الدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم؛ وهو المنهج الوصفي التحليلي، مع جميع الدراسات السابقة عدا دراسة (Grandvaux & others, 2000) الذي استخدم منهج دراسة الحالة.

- **من حيث أداة الدراسة**

اتفقت الدراسة الحالية من حيث أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات الأولية، وهي الاستبانة، مع دراسة (سرور، ٢٠١٤)، (بعلوشة، ٢٠١٣)، (شهاب، ٢٠١٣)، (علي، ٢٠١٣)، (المعلولي وياسين، ٢٠١١)، (شبات والكفارنة، ٢٠١٠)، (مركز بيسان للأبحاث والتطوير والبنك الدولي، ٢٠٠٦)، (نخلة وعوض، ٢٠٠٤)، (Andersson, et al., 2013)، (Mousa, 2007)، و(Jagannathan, 2001).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في النقاط التالية:

- **من حيث مجتمع الدراسة وعينتها:**

اختلفت الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة وعينتها؛ عن دراسة (سرور، ٢٠١٤)، (بعلوشة، ٢٠١٣)، (خلف، ٢٠١٣)، (طويل،٢٠١٣)، (علي، ٢٠١٣)، (المعلولي وياسين، ٢٠١١)، (نخلة وعوض، ٢٠٠٤)، (Andersson, et al., 2013)، (Forhad, Hassan, 2013)، (Manli, 2007)، حيث إن تلك الدراسات استهدفت مجتمعات أخرى مثل مدراء المدارس، أو الفئات المستفيدة من المنظمات غير الحكومية.

- **من حيث المنهج المستخدم:**

اختلفت الدراسة الحالية من حيث المنهج الذي استخدمته وهو المنهج الوصفي التحليلي، عن دراسة (طويل، ٢٠١٣) التي أضافت منهج تحليل المضمون إلى المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة (Forhad, Hassan, 2013) التي تبنت المنهج الكمي والوصفي، ودراسة (Grandvaux & others, 2000) التي استخدمت منهج دراسة الحالة.

- **من حيث أداة الدراسة**

اختلفت الدراسة الحالية من حيث أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات الأولية، حيث استخدمت الاستبانة، **بينما استخدمت دراسة** (خلف، ٢٠١٣)، (طويل،٢٠١٣)، (اسبر، ٢٠١٠)، (عبيدات وياسين، ٢٠١٠)، (والرمحي، ٢٠١٠)، (Forhad, Hassan, 2013)، (Manli, 2007)، (Grandvaux & others, 2000)، **المقابلات وحدها كأداة لجمع البيانات، وأضافت دراسة** (بعلوشة، ٢٠١٣) **اللقاء البؤري إلى الاستبانة، وأضاف** (مركز بيسان للأبحاث والتطوير والبنك الدولي، ٢٠٠٦)، تحليل الوثائق إلى الاستبانة، وجمع (نخلة وعوض، ٢٠٠٤) بين الاستبانة والمقابلة كأداة لجمع البيانات الأولية، بينما استخدمت دراسة (Mousa, 2007، و(Jagannathan, 2001) المقابلات والزيارات الميدانية والاستبانات كأدوات لجمع البيانات.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في أمور عدة، أهمها:

١. تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة الحالية.
٢. اختيار المنهج الوصفي للدراسة الحالية، واختيار أدوات الدراسة المناسبة.
٣. تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة.
٤. التعرف إلى المشكلات وتصنيفها، وذلك بغرض بناء الاستبانة.
٥. تدعيم الإطار النظري للدراسة الحالية.
٦. تحديد نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
٧. معرفة الإجراءات المناسبة للدراسة.

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

١. تتميز هذه الدراسة –في حدود علم الباحث –بأنها أول دراسة تتعلق بالكشف عن الدور الذي تسهم فيه المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية في غزة.
٢. تتميز هذه الدراسة عن مثيلاتها في خصوصية الحد المكاني لهذه الدراسة حيث يعاني القطاع من حصار خانق منذ سنوات.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة (الاستبانة)

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلا للإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك: تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد العينة التي طبقت عليها الدراسة، بالإضافة إلى خطوات اعداد الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان تفصيلي لإجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحليل البيانات، ثم تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وفيما يلي تفصيل لهذه الإجراءات:

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

يعرف (الأغا والاستاذ، ٢٠٠٠: ٨٣) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها".

مجتمع الدراسة:

تكوَن مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في قطاع غزة التي تسهم في تنمية قطاع التعليم من خلال دعم المشاريع التعليمية، والتي يبلغ عددها (٣٨) منظمة محلية و(١٢) منظمة أجنبية، وذلك حسب إحصائية وزارة الداخلية عام ٢٠١٤. (جدول رقم ٦)

جدول رقم (٦) التوزيع مجتمع الدراسة جغرافياً

المحافظة	محلي	أجنبي	المجموع
غزة	٢٦	١١	٣٧
الشمال	٤	٠	٤
خانيونس	٠	٠	٠
الوسطى	٦	١	٧
رفح	٢	٠	٢
المجموع	**٣٨**	**١٢**	**٥٠**

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة الأصلية جميع مفردات مجتمع الدراسة، وعددهم (٣٨) منظمة محلية و(١٢) منظمة أجنبية، بحيث وزعت الاستبانة على أصحاب القرار العاملين في المنظمات غير الحكومية، وتجدر الإشارة إلى أن (٨) منظمات اعتذرت عن الإدلاء بأي معلومات أو تعبئة الاستبانة.

أداة الدراسة:

تعد الاستبانة أكثر وسائل الحصول على البيانات من الأفراد استخداماً وانتشاراً، وتعرف الاستبانة بأنها "أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية" (الأغا والاستاذ، ٢٠٠٠: ٨٣).

ولأجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، وتكونت أسئلة الاستبانة من (٣٣) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات وجهت لأفراد عينة الدراسة وعددهم (٤٢) ممن أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالتعليم.

أبرز الخطوات التي اتبعها الباحث لبناء الاستبانة، ما يلي:

١. الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة؛ والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها، وتحديد مجالاتها الرئيسة وتحديد الفقرات تحت كل مجال.
٢. تحديد المجالات الرئيسة للاستبانة من خلال الواقع الميداني وآراء الخبراء والمختصين.
٣. صياغة فقرات الاستبانة بشكل يغطي مجالات الدراسة.
٤. اعداد الاستبانة في صورتها الأولية، (ملحق رقم ١) حيث تكونت من (٢٧) فقرة.
٥. عرض الاستبانة على الأستاذ الدكتور المشرف واختبار مدى ملاءمتها، لتحقيق أهداف الدراسة، ثم اجراء التعديلات عليها.
٦. عرض الاستبانة على (10) من المحكمين المختصين في الدراسات التربوية لإبداء الرأي واجراء التعديلات اللازمة من حذف واضافة وتعديل في ضوء توصياتهم، (ملحق رقم ٢).
٧. وضع الاستبانة في صورتها النهائية قبل التطبيق، (ملحق رقم ٣) وتكونت من (٣٣) فقرة.

صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات وعدس وعبد الحق، ٢٠٠١: ٥٠) هذا ويتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

١-**صدق المحكمين:** تم التأكد منه بعد إتمام بناء الاستبانة في صورتها الأولية، من خلال الاخذ بتوصيات ومقترحات الأساتذة المحكمين، وبإشراف الدكتور المشرف، وقد اتفقت فقرات الاستبانة على (٣٣) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات يوضحها الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

عدد فقرات استبانة دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويره حسب المجال

الرقم	المجال	عدد الفقرات
١	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	١٠
٢	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	١٢
٣	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	١١
	مجموع الفقرات	٣٣

٢-صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي "حساب قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة ودرجة المجال التي تنتمي إليه، وكذلك درجة ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة" (أبو ناهية، ١٩٩٤: ١٢٧).

وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة ومتوسط درجات المجال التي تنتمي اليه هذه الفقرة، مع بيان مستوى الدلالة في كل حالة. وهذا ما توضحه الجداول أرقام (٨، ٩، ١٠) الخاصة بكل مجال من هذه المجالات.

(جدول رقم ٨)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الأول للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال

المجال الأول: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الدلالة
١	تسهم المنظمات غير الحكومية -من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية -في الحد من البطالة.	0.616	0.01
٢	توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية.	0.621	0.01
٣	تنفذ أنشطة تثقيفية لزيادة الناتج المحلي ودعمه.	0.505	0.01
٤	تنظم مشاركات وتبادل وفود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لدعم الاقتصاد.	0.500	0.01
٥	تعقد برامج تثقيفية بالتعاون مع مؤسسات التعليم تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد.	0.779	0.01
٦	تشارك مؤسسات التعليم في عقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من إنتاج النفايات الصلبة.	0.701	0.01
٧	تعقد دورات وتنفذ برامج لمكافحة الفقر.	0.318	0.05
٨	تنفذ برامج لدعم أسر الطلبة مالياً.	0.784	0.01

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الدلالة
٩	تقدم دعماً ماليا لدعم لكل جوانب العملية التعليمية.	0.834	0.01
١٠	تساعد المنظمة في تيسير دفع رسوم الدراسية لطلبة الجامعات.	- 0.443	0.01

قيمة ر الجدولية عند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠١= (٠,٣٩٣)، وعند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠٥ =(٠,٣٠٤).

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات المجال الأول من الاستبانة ترتبط بهذا المجال ارتباطا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) عدا الفقرة السابعة فترتبط بهذا المجال عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

(جدول رقم ٩)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثاني للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال

المجال الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الدلالة
١	تعزز دور المرأة من خلال أنشطتها التربوية.	- 0.450	0.01
٢	تسهم من خلال برامجها التثقيفية في توسيع مشاركة المجتمع في الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم.	0.568	0.01
٣	تتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ أنشطة تعليمية تخدم الجانب الاجتماعي.	0.658	0.01
٤	تشارك في عملية التخطيط التربوي مع وزارة التربية والتعليم.	0.462	0.01
٥	تنفذ برامج لتعزيز قدرات الطلبة.	0.625	0.01
٦	تنفذ برامج توعوية تسهم في تعزيز الحالة الصحية ومكافحة انتشار الأمراض.	0.431	0.01
٧	تنفذ برامج تسهم في رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع.	0.508	0.01
٨	تسهم – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني.	0.674	0.01
٩	تنفذ برامج وأنشطة توعوية لدعم الامن والسلم.	0.568	0.01
١٠	تنفذ برامج لتطوير مهارات وكفايات المعلمين.	0.632	0.01
١١	تسهم المنظمة في زيادة العمل التعاوني.	0.486	0.01
١٢	تقدم المنظمة برامج تدعم عملية التكافل الاجتماعي.	0.502	0.01

قيمة ر الجدولية عند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠١= (٠,٣٩٣)

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات المجال الثاني من الاستبانة ترتبط بهذا المجال ارتباطا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

(جدول رقم ١٠)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال الثالث للاستبانة مع المتوسط العام لدرجة هذا المجال

المجال الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الدلالة
١	تسهم في تقديم برامج تثقيفية من شأنها الاهتمام بالمساحات الخضراء.	0.855	0.01
٢	تقدم المنظمة برامج تسهم في حماية المحميات الطبيعية (مثل وادي غزة).	0.640	0.01
٣	تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مبانٍ مدرسية.	0.554	0.01
٤	تقدم برامج إرشادية من شأنها دعم البيئة في العملية التعلمية.	0.622	0.01
٥	تنظم برامج توعوية للطلبة للحد من الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي.	0.763	0.01
٦	تبذل جهودا في تنمية الموارد الزراعية.	0.446	0.01
٧	تعد برامج تسهم في الحد من تلوث الأرض.	0.700	0.05
٨	تنفذ برامج تسهم في العناية بالبيئة البحرية والساحلية.	0.548	0.01
٩	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها.	0.723	0.01
١٠	تعقد أنشطة تثقيفية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض.	0.397	0.01
١١	تسهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل الحشرات الضارة كالبعوض).	0.313	0.05

قيمة ر الجدولية عند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠١= (٠,٣٩٣)، وعند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠٥ =(٠,٣٠٤).

يتضح من الجدول السابق أن جميع فقرات المجال الثالث من الاستبانة ترتبط بهذا المجال ارتباطا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$). عدا الفقرتين السابعة والحادية عشرة فترتبطان بهذا المجال عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وبالتالي فإنه يتضح من الجداول الثلاثة السابقة أن جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستويي الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

الصدق البنائي:

للتحقق من الصدق البنائي للاستبانة قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومتوسط درجات كل من المجالات الأخرى، وكذلك معاملات الارتباط بين متوسط درجات كل مجال، ومتوسط الدرجة الكلية للاستبانة، والجدول رقم (١١) يوضح ذلك:

(جدول رقم ١١)

معامل الارتباط بين متوسطات درجات مجالات الاستبانة معاً، ومع متوسط درجة الاستبانة ككل.

الرقم	المجال	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	مجمل الاستبانة
١	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	1	o.35*	0.083	0.589**
٢	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	-	1	0.416**	0.873**
٣	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	-	-	1	0.689**
٤	مجمل الاستبانة	-	-	-	1

قيمة ر الجدولية عند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠١= (٠,٣٩٣)، وعند درجة حرية (٤٠) ومستوى دلالة ٠,٠٥ = (٠,٣٠٤).

يتضح من الجدول رقم (١١) أن جميع مجالات الاستبانة ترتبط ببعضها البعض، وبالمتوسط العام للدرجة الكلية للاستبانة، ارتباطا ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$). عدا المجالين الأول والثالث فلا يرتبطان ببعضهما عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي.

ثبات الاستبانة:

يشير الثبات إلى إمكانية الحصول على النتائج نفسها لو أعيد تطبيق الأداة على نفس الأفراد، ويقصد به إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (عبد المؤمن، ٢٠٠٨: ٢٧٧).

وتم تقدير ثبات الاستبانة بتطبيقها على أفراد العينة باستخدام طريقة الفا كرونباخ حيث تم احتساب معامل ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ، حيث تم حساب قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة، وكذلك للاستبانة ككل و(الجدول رقم ١٢) يوضح ذلك:

(جدول رقم ١٢)

معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
١	**دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**	10	0.667
٢	**دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**	12	0.567
٣	**دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة**	11	0.825
	مجموع فقرات الاستبانة ككل	33	0.763

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن معاملات ألفا كرونباخ لمجالات الاستبانة جميعها فوق (0.567) وأن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (0.763). وهذا يؤكد ان الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.

الفصل الخامس
نتائج الدراسة وتفسيرها

الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة
الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة
الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة
التوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

نتائج الدراســـة وتفسيرها

تناول الباحث في هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وفقاً للمنهجية التالية:

تم تحديد دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وحساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية لهذه الاستجابات على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وعلى كل مجال من مجالاتها، ثم على كامل الاستبانة. كما تم التعرف إلى دور متغيرات الدراسة في تحديد متوسطات استجابات عينة الدراسة على مجالات الاستبانة، وعلى كامل الاستبانة، من خلال التحقق من صحة فرضيات الدراسة المرتبطة بهذه المتغيرات، والتي تمثلت في متغيرات (النوع، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة). وأخيراً تم التعرف إلى أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاثة من خلال تحديد النسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة على السؤال المفتوح الذي تضمنته الاستبانة.

وقد قام الباحث بإجراء المعالجات الإحصائية للبيانات التي حصل عليها من تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (spss)، بهدف الحصول على نتائج الدراسة.

المحك المستخدم لتفسير النتائج:

لقد تم تحديد المحك المعتمد في الدراسة من خلال تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين الدرجات (٥-١=٤) ثم تقسيم على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤÷٥=٠,٨٠) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس، وهي الواحد صحيح(١) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في جدول(١٣):

الجدول رقم (١٣) المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	التقدير
من ١,٠٠-١,٨٠	من ٣٦% فأقل	قليلة جداً
أكثر ١,٨٠-٢,٦٠	أكثر من ٣٦%-٥٢%	قليلة
أكثر ٢,٦١-٣,٤٠	أكثر من ٥٢%-٦٨%	متوسطة
أكثر ٣,٤١ – ٤,٢٠	أكثر من ٦٨%-٨٤%	كبيرة
أكثر ٤,٢١- ٥,٠٠	أكثر من ٨٤% -١٠٠%	كبيرة جداً

❖ **الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة**

وينص على: **ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أصحاب القرار فيها والذي يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:**

- **ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟**
- **ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؟**
- **ما دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة؟**

وللإجابة على هذا السؤال من أسئلة الدراسة، قام الباحث باستخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لجميع فقرات الاستبانة، مفصلة تحت مجالاتها وذلك كما توضحه الجداول أرقام (١٤، ١٥، ١٦).

المجال الأول: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

(جدول رقم ١٤)

يوضح المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الأول للاستبانة (دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة) (ن =٤٢)

م/في الاستبانة	الفقرة	المتوسط من ٥	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
6	تسهم المنظمات غير الحكومية –من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية –في الحد من البطالة.	3.43	0.83060	68.57	1
10	تنفذ أنشطة تثقيفية لزيادة الناتج المحلي ودعمه.	3.00	1.12619	60.00	2
9	تنظم مشاركات وتبادل وفود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لدعم الاقتصاد.	2.76	1.05483	55.24	3
8	تعقد دورات وتنفذ برامج لمكافحة الفقر.	2.74	0.98920	54.76	4
7	تقدم دعماً مالياً لدعم كل جوانب العملية التعليمية.	2.60	0.96423	51.90	5
3	تعقد برامج تثقيفية بالتعاون مع مؤسسات التعليم تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد.	2.50	0.98920	50.00	6
5	توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية.	2.33	1.39103	46.67	7
4	تنفذ برامج لدعم أسر الطلبة مالياً.	2.29	1.15369	45.71	8
2	تشارك مؤسسات التعليم في عقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من إنتاج النفايات الصلبة.	2.24	1.05483	44.76	9
1	تساعد المنظمة في تيسير دفع رسوم الدراسية لطلبة الجامعات.	2.02	1.37021	40.48	10

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

الفقرة رقم (6) والمتعلقة بـ " **تسهم المنظمات غير الحكومية –من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية –في الحد من البطالة.** " احتلت المرتبة الأولى في المجال الأول للاستبانة بوزن نسبي (68.57%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **كبيرة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على قوة اسهام المنظمات غير الحكومية في الحد من البطالة، ولعل هذه النتيجة الكبيرة تعبر عن استشعار المنظمات غير الحكومية لارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، وكذلك اسهاماً منها في عدم تفاقم المشكلة في الأجيال القادمة.

الفقرة رقم (١٠) والمتعلقة بـ" **تنفذ أنشطة تثقيفية لزيادة الناتج المحلي ودعمه**". احتلت المرتبة الثانية في المجال الأول للاستبانة بوزن نسبي (٦٠%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **متوسطة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن المنظمات غير الحكومية تقوم بدور جيد في إعداد وتنفيذ برامج من شأنها أن تدعم الناتج المحلي وتعمل على زيادته. ولعل هذه النتيجة تعبر عن المساهمات التي تقدمها هذه المنظمات مثل المساهمة في تشجيع استهلاك المنتجات المحلية ومقاطعة البضائع الاسرائيلية.

ويفسر الباحث هذه النتائج في النقاط التالية:

١. استشعار المنظمات غير الحكومية لأهمية دورها في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة
٢. تلقِي بعض المنظمات غير الحكومية دعماً مالياً مشروطاً بتنفيذ برامج تدعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
٣. رؤية المنظمات غير الحكومية أن دعم التعليم من أهم الوسائل التي تعزز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات التجهيل من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
٤. إيمان المنظمات غير الحكومية أن تعزيز التنمية الاقتصادية يكون من خلال دعم التعليم والمؤسسات التعليمية.
٥. الحصار الخانق والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها القطاع جعل المنظمات غير الحكومية تبدي اهتماماً للحد من قسوة هذه الظروف في تقديم الدعم المالي والعمل على الحد من البطالة من خلال دعم التعليم.
٦. استشعار المنظمات غير الحكومية أن دعم الناتج المحلي يوفر فرص عمل لزيادة الإنتاج من جهة، ويدعم حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من جهة أخرى.

وتتفق نتائج هاتين الفقرتين مع نتائج دراسة (شهاب، ٢٠١٣) التي أظهرت وجود تأثير بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل من المتغيرات المستقلة (القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومة، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية). وكذلك دراسة (عبيدات، ياسين، ٢٠١٠) وهو أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الإيجابي وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة، إلا أنها تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة. ودراسة (شبات والكفارنة، ٢٠١٠) التي أظهرت أن التنسيق بين المنظمات الأهلية مازال ضعيفاً ويحتاج إلى آليات تعزيز وتطوير عملية، من أجل تقليص نسبة البطالة والفقر في قطاع غزة.

كما ويتضح من الجدول أن أدنى فقرتين هما:

الفقرة رقم (١) والمتعلقة بـ" **تساعد المنظمة في تيسير دفع رسوم الدراسية لطلبة الجامعات**". احتلت المرتبة العاشرة (الأخيرة) في المجال الأول للاستبانة بنسبة مئوية (40.48%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تيسير دفع رسوم الدراسية لطلبة الجامعات غير كافٍ وبحاجة إلى تفعيل.

الفقرة رقم (٢) والمتعلقة بـ" **تشارك مؤسسات التعليم في عقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من إنتاج النفايات الصلبة**". احتلت المرتبة التاسعة (قبل الأخيرة) في المجال الأول للاستبانة بنسبة مئوية (44.76%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن مشاركة المنظمات غير الحكومية لمؤسسات التعليم في الحد من أحد جوانب التلوث البيئي في صورة عقد برامج تثقيفية للحد من إنتاج النفايات الصلبة غير كافية.

ويفسر الباحث هذه النتائج بالنقاط التالية:

١. التزام المنظمات غير الحكومية بسياسات الممولين والمانحين في تقنين جوانب الدعم في مشاريع معينة دون أخرى.
٢. أن حجم التمويل الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية لا يسمح بتوزيع أموال نقدية على المستفيدين، وأن تنفيذ مشاريع تدعم العملية التعليمية لتحقيق التنمية يغطي عدد أكبر من المستفيدين في الأغلب.
٣. أن سياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة أدت إلى تجميد أموال العديد من المنظمات، وكذلك إلى الحد من نشاطها إلى حد كبير وإغلاقها في بعض الأحيان.

٤. تحويل نشاط بعض المنظمات إلى الجانب الإغاثي الإنساني للحاجة الملحة كأولوية بعد الحروب الثلاثة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع.

المجال الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة

(جدول رقم ١٥)

يوضح المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الثاني للاستبانة (دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة) (ن =٤٢)

م/في الاستبانة	الفقرة	المتوسط من ٥	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
6	تنفذ برامج لتعزيز قدرات الطلبة.	3.38	1.24846	67.62	1
3	تسهم المنظمة في زيادة العمل التعاوني.	3.21	1.24029	64.29	2
12	تنفذ برامج لتطوير مهارات وكفايات المعلمين.	3.21	1.26716	64.29	3
2	تنفذ برامج توعوية تسهم في تعزيز الحالة الصحية ومكافحة انتشار الأمراض.	3.10	1.05483	61.90	4
11	تنفذ برامج تسهم في رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع.	3.00	1.41421	60.00	5
10	تعزز دور المرأة من خلال أنشطتها التربوية.	2.86	0.81365	57.14	6
9	تنفذ برامج وأنشطة توعوية لدعم الامن والسلم.	2.76	1.03145	55.24	7
8	تتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ أنشطة تعليمية تخدم الجانب الاجتماعي.	2.74	1.34454	54.76	8
7	تقدم المنظمة برامج تدعم عملية التكافل الاجتماعي.	2.45	1.31042	49.05	9
5	تسهم من خلال برامجها التثقيفية في توسيع مشاركة المجتمع في الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم.	2.36	0.93238	47.14	10
1	تسهم – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني.	2.36	6.38018	47.14	11
4	تشارك في عملية التخطيط التربوي مع وزارة التربية والتعليم.	2.31	1.17884	46.19	12

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرتين:

الفقرة رقم (٦) والمتعلقة بـ " **تنفذ برامج لتعزيز قدرات الطلبة**" احتلت المرتبة الأولى في المجال الثاني للاستبانة بنسبة مئوية (67.62%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **متوسطة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن للمنظمات غير الحكومية دور فاعل في تعزيز قدرات الطلبة من خلال برامجها التربوية.

وأن الفقرة رقم (٣) والمتعلقة بـ " **تسهم المنظمة في زيادة العمل التعاوني.** " احتلت المرتبة الثانية في المجال الثاني للاستبانة بنسبة مئوية (64.29%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **متوسطة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن للمنظمات غير الحكومية اسهاماً جيداً في تعزيز العمل التعاوني.

ويفسر الباحث هذه النتائج بالنقاط التالية:

١. إيمان المنظمات غير الحكومية بأن الطالب هو محور العملية التربوية ومركز اهتمامها لذا أولته الاهتمام الأكبر بتعزيز قدراته.
٢. استشعار المنظمات غير الحكومية أن العمل التعاوني سبيل فاعل لتحقيق الأهداف المرجوة سواءً على مستوى دعم التعليم أو على مستوى تحقيق التنمية عموماً.
٣. اعتقاد المنظمات غير الحكومية بأن تعزيز قدرات الطلبة هو هدف في حد ذاته للوصول للجيل القادر على البناء والتنمية.
٤. استشعار المنظمات غير الحكومية بأن المجتمع الفلسطيني يتبنى هذه القيم أصلاً وأن هذه القيمة تستحق توجيه الانتباه لها في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع.

وتتفق نتائج هاتين الفقرتين مع نتائج دراسة (بعلوشة، ٢٠١٣) والتي أظهرت أن مفهوم الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية حصلت على وزن نسبي (٧٤,٤٣%) ويعتبر جيداً حسب معيار الدراسة، حصل مجال واقع الشراكة حالياً بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية، ومجال مجالات الشراكة على وزن نسبي (٥٦,٢%) و(٥٤,٢) على التوالي، ويعتبر تقدير متوسط حسب معيار العينة. وكذلك دراسة فورهاد وحسن (Forhad،hassan، 2013)، والتي أظهرت أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية قادرة أن تسهم إيجابياً في عملية التنمية المستدامة إلى مستوى معين. وكذلك دراسة نكخا وريدزوانNikkhah and Redzuan،(2010) والتي أظهرت أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة.

كما يتضح من الجدول السابق أن:

الفقرة رقم (١) والمتعلقة بـ" **تسهم – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني**". احتلت المرتبة الحادية عشر (قبل الأخيرة) في المجال الثاني للاستبانة بنسبة مئوية (47.14%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن دور المنظمات غير الحكومية متواضع في الإسهام في تنظيم النمو السكاني.

الفقرة رقم (٤) والمتعلقة بـ" **تشارك في عملية التخطيط التربوي مع وزارة التربية والتعليم**". احتلت المرتبة الثانية عشر (الأخيرة) في المجال الثاني للاستبانة بنسبة مئوية (46.19%).

وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن دور المنظمات غير الحكومية قليل وغير كافٍ في مشاركة وزارة التربية والتعليم في عملية التخطيط التربوي.

ويفسر الباحث هذه النتائج بالنقاط التالية:

١. اعتقاد المنظمات غير الحكومية بأن المؤسسات التعليمية الحكومية تحتكر عملية التخطيط لنفسها ولا تدعو المنظمات غير الحكومية للمشاركة.
٢. جهل بعض المنظمات غير الحكومية لدورها الحقيقي وعدم معرفة حقها في المشاركة في التخطيط للعملية التربوية من الأصل.
٣. اعتبار بض المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالتعليم أن عملية التنظيم السكاني مجال عمل البلديات وليس المنظمات غير الحكومية.
٤. عزوف المنظمات غير الحكومية عن عملية التخطيط قد يكون لتجنب تبعاته والأعباء المترتبة عليه من عملية مراقبة ونفقات مالية.

وتتفق نتائج هاتين الفقرتين مع نتائج دراسة (رمحي،٢٠١٠) التي أظهرت أهمية التنسيق والتعاون المشترك بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية، وكيف لهذا الارتباط الوثيق أن يقوي من فرص العمل بشكل أفضل ويلبي الاحتياجات الحقيقية في هذا المجال وضرورة منح المنظمات غير الحكومية حصة ودور أكبر في مجال التعبير عن القضايا التي تتعلق بسياسة التعليم. وكذلك دراسة (شبات والكفارنة، ٢٠١٠) التي أظهرت أن التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية أيضاً ضعيف ويحتاج إلى تطوير.

المجال الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة

(جدول رقم ١٦)

يوضح المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية، والترتيب، لكل فقرة من فقرات المجال الثالث للاستبانة (دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة) (ن =٤٢)

م/في الاستبانة	الفقرة	المتوسط من ٥	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
11	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها.	2.45	1.41770	49.05	1
10	تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مبانٍ مدرسية.	2.38	1.05812	47.62	2
9	تسهم في تقديم برامج تثقيفية من شأنها الاهتمام بالمساحات الخضراء.	2.36	1.26532	47.14	3
7	تقدم برامج إرشادية من شأنها دعم البيئة في العملية التعلمية.	2.31	1.19935	46.19	4

8	تنظم برامج توعوية للطلبة للحد من الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي.	2.31	0.99971	46.19	5
6	تعد برامج تسهم في الحد من تلوث الأرض.	2.07	1.02154	41.43	6
5	تقدم المنظمة برامج تسهم في حماية المحميات الطبيعية (مثل وادي غزة).	2.00	1.03594	40.00	7
4	تنفذ برامج تسهم في العناية بالبيئة البحرية والساحلية.	1.90	1.22593	38.10	8
3	تبذل جهودا في تنمية الموارد الزراعية.	1.90	1.05483	38.10	9
2	تسهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل الحشرات الضارة كالبعوض).	1.45	4.5476	29.05	10
1	تعقد أنشطة تثقيفية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض.	1.33	4.6667	26.67	11

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرتين هما:

الفقرة رقم (11) والمتعلقة بـ " **تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها**". احتلت المرتبة الأولى في المجال الثالث للاستبانة بنسبة مئوية (49.05%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن دور المنظمات غير الحكومية التوعوي في المحافظة على المياه وعدم هدرها قليل وغير كافٍ.

وأن الفقرة رقم (١٠) والمتعلقة بـ " **تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مبانٍ مدرسية**". احتلت المرتبة الثانية في المجال الثالث للاستبانة بنسبة مئوية (47.62%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن للمنظمات غير الحكومية دور متواضع وقليل في برامج إنشاء المدارس وتطويرها.

ويفسر الباحث هذه النتائج بالنقاط التالية:

١. اعتقاد المنظمات غير الحكومية بأن هذه البرامج تتطلب إمكانات مادية عالية غير متوفرة حالياً في ظل الحصار الخانق على قطاع غزة.
٢. توجه بعض المنظمات إلى أولويات ترى من وجهة نظرها انها أكثر أهمية.
٣. قد تتبنى المنظمات غير الحكومية برامج معينة محددة من قبل الممولين دون أخرى، الأمر الذي يترك أثراً على توجه المنظمة.

كما يتضح من الجدول السابق أن أدنى فقرتين هما:

الفقرة رقم (٢) والمتعلقة بـ" **تسهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل الحشرات الضارة كالبعوض)**". احتلت المرتبة العاشرة (قبل الأخيرة) في المجال الثالث للاستبانة بنسبة مئوية (29.05%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة جداً** من عينة الدراسة –

بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن دور المنظمات غير الحكومية ضعيف جداً في المساهمة في مكافحة الآفات البيئية.

الفقرة رقم (١) والمتعلقة بـ" **تعقد أنشطة تثقيفية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض**". احتلت المرتبة الحادية عشر (الأخيرة) في المجال الثالث للاستبانة بنسبة مئوية (26.67%). وبالنظر إلى هذه الفقرة نجد أن نسبة **قليلة جداً** من عينة الدراسة – بحسب المقياس المحكي المعتمد–اتفقت على أن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض قليل جداً.

ويفسر الباحث هذه النتائج بالنقاط التالية:

١. أن الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة والحصار الخانق والحروب المتوالية جعلت الإنسان نفسه محط رعاية هذه المنظمات على اعتبار أن العناية بالحيوان في ظل قتل الإنسان بالفقر والتجويع والرصاص هو مسألة ترف.
٢. اعتقاد المنظمات أن مكافحة الحشرات الضارة هو من صميم عمل البلديات.
٣. الحصار الاقتصادي الخانق طال المنظمات مما أثر فعلياً على الحد من نشاطها البيئي لعدم قدرتها على تمويل مشاريع أو تنفيذ برامج تعنى بهذا الجانب.

وتتفق نتائج هاتين الفقرتين مع نتائج دراسة (خلف، ٢٠١٣) والتي أظهرت أن منظمات المجتمع المدني لم تصل للمستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها، لكن هذا لا يعني الانتقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحرية واستقرار وأمن.

أما بالنسبة للاستبانة ككل فقد أظهرت استجابت أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

(جدول رقم ١٧)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية

لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	12	2.811667	1.601368	56.23	1
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم	10	2.591	1.092401	51.809	2

لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة					
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	11	2.041818	1.772067	40.86727	3
الاستبانة ككل	**33**	**2.481495**	**1.488612**	**49.63542**	

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن استجابات أفراد العينة كانت متوسطة في المجال الثاني – حسب المعيار المحكي المعتمد – حيث جاء في المرتبة الأولى المجال الثاني المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بنسبة (٥٦,٢٣%) وفي المرتبة الثانية جاء المجال الأول المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بنسبة (٥١,٨٠%) حيث كانت استجابات أفراد عينة الدراسة قليلة، وكذلك كانت استجابات أفراد عينة الدراسة قليلة في المجال الثالث المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بنسبة (٤٠,٨٦٣%).

ويرى الباحث أن الضعف في دور المنظمات غير الحكومية يرجع بشكل كبير إلى حالة الحصار والانقسام الذي يعيشه القطاع، الأمر الذي أثر بشكل سلبي جداً على أداء هذه المنظمات نظراً لشح التمويل الحكومي والأجنبي لهذه المنظمات. بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي المتوالي على قطاع غزة، الذي أدى إلى انهيار البنى التحتية لجميع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي.

❖ **الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة:**

يتعلق هذا السؤال بالتحقق من فرضيات الدراسة، والتي تقوم على دراسة دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، ومتغيرات كل من النوع والمؤهل العلمي والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخدمة ونوع المنظمة. وهذا ما تعرض له الباحث بالتفصيل، لكل مجال من مجالات الاستبانة، ثم لمجمل الاستبانة.

- **نتائج التحقق من الفرضية الأولى:**

تنص الفرضية الأولى على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05 α) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى)؟**

وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف إلى أي فروق بين متوسطات تقديرات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية لدور هذه المنظمات

في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى)، والجدول رقم (١٨) يوضح ذلك:

(جدول رقم١٨)

نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير النوع (ن =٤٢)

المجال	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	ذكر	٢٩	٣,٤٠٣٤	٠,٦١٠٣٢	-٠,٦٠١	غير دال
	أنثى	١٣	٣,٥٠	٠,٤١٠٢٨		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	ذكر	٢٩	٣,٢٩٠٢	٠,٧٨١٦٢	- ١,٠٤١	غير دال
	أنثى	١٣	٣,٦٠٢٦	١,١٢٦٨٨		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	ذكر	٢٩	٣,٩٧٤٩	٠,٦٦٥٣٤	٠,٢٦٤	غير دال
	أنثى	١٣	٣,٩١٦١	٠,٦٧٠٥٨		
المعدل العام (مجمل الاستبانة)	ذكر	٢٩	٣,٥٥٣	٠,٦٨٧	-١,٣٧٨	غير دال
	أنثى	١٣	٣,٦٧٣	٠,٧٣٧		

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 40 = (2.02)

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية 40 = (2.704)

يتضح من الجدول رقم (١٨) أنه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، لأن قيمة "ت" المحسوبة في جميع المجالات أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، ولذلك نقبل الفرض الصفري أي لا يوجد فرق دال احصائيا يعزى لمتغير النوع.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في النقاط التالية:

١. أن كلا الجنسين من الذكور والإناث من أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية يعايش نفس الظروف (المكان، والزمان، والمؤثرات).
٢. القوانين المعمول بها في المنظمات غير الحكومية والتي يتم من خلالها محاكمة الأمور، لا تعطي فروقاً بين الجنسين، وتعطي التأهيل والتدريب لاكتساب المهارات والخبرات دون النظر لاعتبار النوع.

٣. أن كلا الجنسين يشترك في المبدأ في أن دعم التعليم وسيلة للتنمية المستدامة.

- **نتائج التحقق من الفرضية الثانية:**

تنص الفرضية الثانية على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05 α) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا)؟**

وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف إلى أي فروق بين متوسطات تقديرات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية لدور هذه المنظمات في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا)، والجدول رقم (١٩) يوضح ذلك:

(جدول رقم١٩)

نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير المؤهل العلمي (ن =٤٢)

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	بكالوريوس	٤٠	٣,٣٩٥	٠,٣٨٣	-٢,٠٩٠	دال عند ٠,٠٥
	دراسات عليا	٢	٤,٢	٠,٠٠٠		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	بكالوريوس	٤٠	٣,٣٩٤	٠,٩٢٢	٠,٩٨٦	غير دال
	دراسات عليا	٢	٣,٢٥٠	٠,٠٠٠		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	بكالوريوس	٤٠	٣,٩٨٢	٠,٦٦٦	١,١٠٧	غير دال
	دراسات عليا	٢	٣,٤٥٥	٠,٠٠٠		
المعدل العام (مجمل الاستبانة)	بكالوريوس	٤٠	٣,٥٩	٠,٦٥٧	٠,٠٠٣	دال عند ٠,٠٥
	دراسات عليا	٢	٣,٦٣٥	٠,٠٠٠		

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 40 = (2.02)

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية 40 = (2.704)

يتضح من الجدول رقم (١٩) أنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الأول لصالح حملة دراسات عليا، لأن قيمة "ت" المحسوبة في هذا المجال أقل من قيمة

"ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، ولذلك لا نقبل الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي يوجد فرق دال احصائيا يعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الدراسات العليا.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن حملة الدراسات العليا أكثر درايةً بقضايا دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنهم تلقوا تعليماً أكثر من حملة البكالوريوس، وأن معظم أصحاب القرار يفضلون التخصصات الإدارية في دراستهم، الأمر الذي يترك أثراً على مستوى الإدراك واتخاذ القرارات.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الثالث لصالح حملة البكالوريوس.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن هذه الفروق بين تقديرات استجابات أفراد عينة الدراسة تعود في معظمها لعوامل خارجية غير المتغير المستقل مثل اتجاهات أصحاب القرار أنفسهم نحو هذا المجال.

- **لا** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في المحور الثاني، لأن قيمة "ت" المحسوبة في جميع المجالات أكبر من قيمة "ت" الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، ولذلك نقبل الفرض الصفري أي لا يوجد فرق دال احصائيا يعزى لمتغير النوع.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أنها تعكس طبيعة النظام التربوي الفلسطيني الذي يعزز القيم والمبادئ التي تعزز التنمية الاجتماعية المستدامة، والذي يلقى بظلاله على سلوك قرارات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية.

- **نتائج التحقق من الفرضية الثالثة:**

تنص الفرضية الثالثة على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\leq$ 0.05 α) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير المركز الوظيفي (عضو مجلس إدارة، مدير عام المنظمة، مدير مالي، مدير تنفيذي، أخرى)؟**

وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية لدور هذه المنظمات في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير المركز الوظيفي (عضو مجلس إدارة، مدير عام المنظمة، مدير مالي، مدير تنفيذي، أخرى)، والجدول رقم (٢٠) يوضح ذلك:

(جدول رقم٢٠)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير المركز الوظيفي. (ن=٤٢)

المجال		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة	بين المجموعات	٣,٦٧٢	٢	١,٨٣٦	٨,٠٨١	دال ٠,٠١
		داخل المجموعات	٨,٨٦١	٣٩	٠,٢٢٧		
		المجموع	١٢,٥٣٣	٤١			
الثاني	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	بين المجموعات	١,١٤٥	٢	٠,٥٧٢	٠,٦٩٦	غير دال
		داخل المجموعات	٣٢,٠٧٥	٣٩	٠,٨٢٢		
		المجموع	٣٣,٢٢٠	٤١			
الثالث	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة	بين المجموعات	٣,٢٠٣	٢	١,٦٠١	٤,٢٧٢	دال ٠,٠٥
		داخل المجموعات	١٤,٦٢٠	٣٩	٠,٣٧٥		
		المجموع	١٧,٨٢٢	٤١			
المعدل العام (مجمل الاستبانة)		بين المجموعات	٢,٦٧٣	٢	١,٣٣٦	٤,٣٥	دال ٠,٠٥
		داخل المجموعات	١٨,٥١٩	٣٩	٤٧٥.		
		المجموع	٢١,٢٩٢	٤١			

قيمةF الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 39)،(2 = (3.23)

قيمةF الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية 39)،(2 = (20،5)

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المركز الوظيفي في المحور الأول والثالث لصالح حملة مدير تنفيذي مقابل أخرى.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية يتطلب انفاقاً وجهداً أكبر نسبياً من المجال الثاني نظراً لطبيعة هذين المجالين، الأمر الذي يتطلب دراية أكبر بقدرات المنظمة، وحيث إن المدير التنفيذي هو المسئول الأكثر اطلاعاً على مجريات الأمور في المنظمات غير الحكومية، لأنه هو المتواجد بصفة دائمة والمدير الفعلي الذي يتخذ القرارات اليومية الأمر الذي يجعل قراراته مختلفة عن الباقين أياً كانوا.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المركز الوظيفي في المحور الثاني بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن طبيعة المجال الثاني والذي يتعلق بدعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية، لا تختلف عليه قرارات المديرين نظراً لطبيعة المجتمع الفلسطيني نفسه والنظام التربوي الفلسطيني الذي يعزز هذا الجانب.

- **نتائج التحقق من الفرضية الرابعة:**

تنص الفرضية الرابعة على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05 α) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات)؟**

وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية لدور هذه المنظمات في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى ١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات)، والجدول رقم (٢١) يوضح ذلك:

(جدول رقم٢١)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للتعرف إلى الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير عدد سنوات الخدمة. (ن=٤٢)

المجال		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة	بين المجموعات	٠,١٦٦	٢	٠,٠٨٣	٠,٢٦٢	غير دال
		داخل المجموعات	١٢,٣٦٧	٣٩	٠,٣١٧		
		المجموع	١٢,٥٣٣	٤١			
الثاني	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	بين المجموعات	٠,٦٣٦	٢	٠,٣١٨	٠,٣٨١	غير دال
		داخل المجموعات	٣٢,٥٨٤	٣٩	٠,٨٣٥		
		المجموع	٣٣,٢٢٠	٤١			
الثالث	دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة	بين المجموعات	١,١٤٢	٢	٠,٥٧١	١,٣٣٦	غير دال
		داخل المجموعات	١٦,٦٨٠	٣٩	٠,٤٢٨		
		المجموع	١٧,٨٢٢	٤١			
المعدل العام (مجمل الاستبانة)		بين المجموعات	٠,٦٤٨	٢	٠,٣٨٤	١,٩٧٩	غير دال
		داخل المجموعات	٢٠,٥٤٤	٣٩	٠,٥٢٧		
		المجموع	٢١,٢٩٢	٤١			

قيمةF الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 39)،(2 = (3.23)

قيمةF الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية 39)،(2 = (20،5)

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة في كل المحاور.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن اتخاذ القرار في المنظمات غير الحكومية بدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا يتطلب من أصحاب القرار في هذه المنظمات خبرة طويلة، كما أن اشراكهم في دورات وورشات عمل حول طبيعة برامجهم يجعل من عدد سنوات الخدمة أمراً أقل أهمية نسبياً.

- **نتائج التحقق من الفرضية الخامسة:**

تنص الفرضية الثانية على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≤ 0.05 α) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير نوع المنظمة (محلي، أجنبي)؟**

وللإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبارT-test لعينتين مستقلتين للتعرف إلى أي فروق بين متوسطات تقديرات أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية لدور هذه المنظمات في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة، تعزى لمتغير نوع المنظمة (محلي، أجنبي)، والجدول رقم (٢٢) يوضح ذلك:

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبار T-test لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً لمتغير نوع المنظمة (ن =٤٢)

المجال	نوع المنظمة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة	محلي	١٩	٣,٤٠٥٣	٠,٥٥٤٢٥	-٠,٢٩٦	غير دال
	أجنبي	٢٣	٣,٤٥٦٥	٠,٥٦٣١٣		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة	محلي	١٩	٢,٨٩٩١	٠,٦٣١٣٤	-٣,٦٣٧	دال عند ٠,٠٥
	أجنبي	٢٣	٣,٧٨٩٩	٠,٨٩٩٢٤		
دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية البيئية المستدامة	محلي	١٩	٤,٠٠٠	٠,٦٣٧٨١	٠,٣٨٣	غير دال
	أجنبي	٢٣	٣,٩٢٠٩	٠,٦٨٨٧٠		
المعدل العام (مجمل الاستبانة)	محلي	١٩	٣,٤٣٣	٠,٦٠٩	٣,٥٥	دال عند ٠,٠٥
	أجنبي	٢٣	٣,٧١٧	٠,٧١٦		

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية 40 = (2.02)
قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية 40 = (2.704)

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير نوع المنظمة في المحورين الأول والثالث

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن سياسة الحصار الخانق والحالة المضطربة التي يعيشها القطاع، ونتيجة لذلك شح الدعم المالي التمويلي لهذه البرامج جعلت المنظمات المحلية والأجنبية تتجه فقط إلى البرامج المشروطة والتي يرغب بها الممول وهي في الغالب برامج تغلب عليها الطابع الإغاثي لا التنموي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير نوع المنظمة في المحور الثاني لصالح المنظمات الأجنبية (الفرق سالب).

ويفسر الباحث هذه النتيجة في أن المنظمات الأجنبية تعاني الحصار بشكل أقل حدة من المنظمات المحلية، وعليه، فإنها تمتلك خيارات أفضل من نظيراتها المحلية في اتخاذ القرار فيما يخص التنمية الاجتماعية المستدامة.

❖ **الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة:**

وينص السؤال الثالث على:

ما أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة؟

للإجابة عن هذا السؤال من أسئلة الدراسة، قام الباحث بإضافة سؤال مفتوح للاستبانة، بهدف استطلاع آراء عينة الدراسة حول سبل تطوير دعم المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاث، وهو:

ما أهم سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة مجالاتها الثلاثة من وجهة نظرك؟

وكانت استجابة أفراد عينة الدراسة لهذا السؤال بالإجابة عن السؤال بشكل عام دون تفصيل حيث تمثلت الإجابة بالنقاط التالية:

١. وضع رؤية واضحة ومحددة من وزارة التربية والتعليم يتم على أساسها دعم القطاع التعليمي من قبل المؤسسات الدولية، ووضع برامج للمتابعة والاشراف.
٢. العمل على دعم المنظمات غير الحكومية مالياً وقانونياً لتمكينها من تحقيق التنمية المستدامة في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٣. تدريب أصحاب القرار في المنظمات غير الحكومية على تطوير الأساليب داخل هذه المنظمات خاصة المرتبطة منها بالعملية التربوية والفكر والتنمية.
٤. ربط الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية بالوزارات وأصحاب الخبرة، وذلك للارتقاء بالعمل المهني والتعليمي.
٥. وضع خطة استراتيجية وتشغيلية لعمل المنظمة تسير وفقها وتقيم عملها تبعاً للمستجدات الطارئة وما هو منصوص في الخطة.
٦. عقد مؤتمرات وورش عمل ذات علاقة بسبل تطوير عمل المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة.
٧. تنفيذ برامج ولقاءات في الاعلام المرئي والمسموع لتثقيف المجتمع بأكمله حول قضايا التعليم والتنمية وأهمية دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال مما يسهل على هذه المنظمات مهمتها.
٨. تفعيل الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وتمكينها من أداء مهمات تتعلق بالتعليم والتنمية.
٩. متابعة عمل المنظمات غير الحكومية بشكل دوري كونها تتلقى دعماً مالياً ومتابعة تقارير الأنشطة فيها، لمحاربة الفساد إن وجد داخل هذه المنظمات.
١٠. تخصيص جزء من المساعدات الدولية لهذه المنظمات لتمكينها من عمل مشاريع استراتيجية حقيقية.
١١. تشكيل لجان مختصة في المجالات الثلاثة ينبثق عنها مجالس تهتم بكل مجال على حدة، تعمل على تطويره.
١٢. إعطاء فرصة لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث العلمي، لاجراء بحوث ودراسات علمية ذات علاقة والاستفادة منها.
١٣. التعاون الدولي والإقليمي في مجال المنظمات غير الحكومية فيما يفيد تطوير عمل هذه المنظمات لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة.
١٤. تحديد الأولويات الخاصة بمجالات التنمية في فلسطين وعرضها من خلال برامج لإعداد خطط وفق الأولويات.
١٥. الاطلاع على تجارب الدول الأخرى للاستفادة من الخبرات العالمية في مجال عمل المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإن الباحث يقدم بعض التوصيات التي تفيد في تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

١. العمل على انهاء الانقسام الفلسطيني الذي كان له أثر بالغ على عدم تواصل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية مع شطري الوطن، وتجميد أموال بعض المنظمات واغلاق حساباتها البنكية بسبب الميول الحزبية لأصحاب القرار فيها، الأمر الذي أثر سلباً على دور هذه المنظمات إن لم يؤدي إلى إغلاقها وإيقاف عملها.
٢. انهاء الحصار الظالم عن قطاع غزة وحركة تحويل الأموال إلى المنظمات غير الحكومية خاصة ذات العلاقة بالتعليم والتنمية.
٣. تطوير قانون للمنظمات غير الحكومية ليواكب المتغيرات ومستجدات العصر ويستجيب للتحديات التنموية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، ويمنح مزيداً من الصلاحيات والمسئوليات للمنظمات غير الحكومية كي تقوم بأدوارها التنموية.
٤. زيادة الدعم الحكومي المادي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومتابعتها بتشكيل الهيئات الرقابية لمحاربة الفساد داخل هذه المنظمات إن وجد.
٥. إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل حقيقي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقويم للبرامج التربوية والتنموية المختلفة.
٦. إدراج مفهوم التربية لتحقيق التنمية في جميع المنظمات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية.
٧. إجراء المزيد من الدراسات على الدور التربوي للمنظمات غير الحكومية لدعم عملية التنمية المستدامة للوقوف على مدى تقدم وأداء هذه المنظمات وتقييم عملها.
٨. تثقيف المجتمع الفلسطيني من خلال عقد برامج توعوية على الإذاعات المسموعة والمرئية حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي مساعدة المنظمات في تحقيق أهدافها التي تخدم المجتمع الفلسطيني وتحقق رقيه وتطوره.

المقترحات:

من خلال ما سبق من نتائج وتوصيات، فإن الباحث يقترح بعض الدراسات التي يرى أنها مكملة للموضوع:

١. دراسة حول المعيقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية لدعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل التغلب عليها.

٢. دراسة حول تجارب منظمات المجتمع المدني في الدول الراقية لدعم التعليم لتحقيق التنمية وسبل الاستفادة منها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم تنزيل من الله رب العالمين

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، يوسف كامل (2005): "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية–دراسة جغرافية تنموية"، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول–الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة**، الجامعة الإسلامية، غزة، ٨ –٩ مايو ٢٠٠٥م.

٢. أبو النصر، مدحت (٢٠٠٧): "**إدارة منظمات المجتمع المدني**"، ط١، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٣. أبو الوفا، جمال (٢٠٠٦): "دور قيادات المدرسة الابتدائية في تنمية الابداع الجماعي لدى العاملين بها لمواجهة تحديات العولمة – دراسة ميدانية"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مجلد ١٢، عدد ٤٢، ص ٥٣ – ١٥٧.

٤. أبو دية، هناء (٢٠٠٦): "**اتجاهات حديثة في تربية الطفل**"، مكتبة الجامعة الاسلامية، ط١، فلسطين غزة.

٥. أبو سيف، عاطف(٢٠٠٥)، "**المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية للواقع الفلسطيني**"، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

٦. أحمد، إبراهيم (٢٠٠٠): "**الجوانب السلوكية في الإدارة المدرسية**"، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٧. الأغا، إحسان والاستاذ، محمود (٢٠٠٠)، "**مقدمة في تصميم البحث التربوي**"، مطبعة الرنتيسي، غزة، فلسطين.

٨. بارود، نعيم (٢٠٠٥): "**متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

٩. بدران، عدنان (٢٠٠٦): "دور التعليم وأثره في التنمية المستدامة"، مقال منشور، **مجلة المنتدى**، مجلد ٢١، العدد ٢٢٦، ص٢٧–٣٠.

١٠. بعلوشة، محمود (٢٠١٣): "واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

١١. البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، "دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية"، بحث رقم ٢٦أ، مايو ١٩٩٧، **سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية**. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية: www.ngoce.org

١٢. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٠١)، "التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة"، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية** في الفترة ٢٠٠١/٤/٣٠ – ٢٠٠١/٥/٢.
١٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة(٢٠١٤) **البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين ٢٠١٤** رام الله، فلسطين.
١٤. الجوزي، جميلة(٢٠١٢): **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، مقال منشور، جامعة الجزائر.
١٥. حامد، سهير أحمد (٢٠٠٧): "**إشكالية التنمية في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.
١٦. الحسن، عيسى محمود، (٢٠٠٩): "**الإعلام والتنمية**"، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٧. حسين، مجدي (٢٠٠٠): "**أثر البيئة على التنمية المستدامة**"، معهد التخطيط القومي، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية القاهرة، مصر.
١٨. حلاوة، جمال وصالح، على (٢٠١٠)، "**مدخل إلى علم التنمية**"، ط٢، دار الشروق والنشر، عمان.
١٩. الراوي، حكمت، (١٩٩٦) "**دراسات في محاسبة المنشآت الخاصة، الأقسام والفروع، الجمعيات والنوادي، الفنادق**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢٠. رمحي، ايلانة(٢٠١٠) تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية، **مركز ابداع المعلم**، دراسة غير منشورة،رام الله ص ٢٦-٣٠
٢١. سمك، نجوى وعابدين، السيد صدقي، (٢٠٠٢) "**دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية**"، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة.
٢٢. السنبل، عبد العزيز، (٢٠٠١): "دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة"، **رسالة ماجستير**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢٣. سيد، أسامة محمد والجمل، عباس حلمي(٢٠١٢) "**أساليب التعليم والتعلم النشط**"، ط١، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر.
٢٤. السيد، جابر وعبد الموجود، وأبو الحسن (٢٠٠٣): **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
٢٥. شبير، رحاب، (٢٠٠٤) "واقع إدارة المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويرها"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢٦. الششتاوي، اسلام (٢٠٠٩): "استراتيجية مقترحة لتطوير الدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة المبكرة"، **رسالة دكتوراه**، معهد الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
٢٧. شيلي، الهام(٢٠١٤): دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، **رسالة ماجستير**، جامعة فرحان عباس سطيف، الجزائر.
٢٨. العالول، عبد الماجد، وآخرون (٢٠١٢)، "**مدخل على منظمات المجتمع المدني والتنمية**"، غزة، فلسطين
٢٩. عبد المؤمن، علي معمر (٢٠٠٨)، "**مناهج البحث في العلوم الاجتماعية – الأساسيات والتقنيات والأساليب**"، جامعة ٧ أكتوبر، ط١، بنغازي، ليبيا.
٣٠. عبد الهادي، عزت (٢٠٠٢)، "**مدخل إلى التنمية في فلسطين، الماضي، الحاضر، المستقبل، دور المنظمات الأهلية في التنمية وبناء المجتمع المدني**"، رام الله، فلسطين.
٣١. عبد الهادي، عزت (٢٠٠٤) "رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية"، **مركز بيسان للبحوث والإنماء**، رام الله، فلسطين.
٣٢. عبيدات، اسامة وياسين، لبنى (٢٠١٠): "دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بالأردن"، **رسالة ماجستير**، الجامعة الهاشمية، عمان، الأردن.
٣٣. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد (٢٠٠١)، "**البحث العلمي: مفهومه وأدواته، وأساليبه**"، دار الفكر، عمان، الأردن.
٣٤. عطية، محسن(٢٠٠٩) **المناهج وطرق التدريس**، دار الفكر، عمان.
٣٥. علي، أشرف (٢٠١٣) "دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً" **رسالة ماجستير** غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
٣٦. عمرو، زياد، (٢٠٠٥) "**المنظمات الأهلية والفساد**"، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، رام الله.
٣٧. عودة، أحمد عطا(٢٠١٣) واقع نظم معلومات الموارد البشرية ودورها في فعالية العمل الإداري في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.
٣٨. الغامدي، عبد العزيز بن صقر(٢٠٠٦) **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة نايف للعلوم والأمنية نموذجا**، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت، ٢٣

٣٩. غانم، سمر خيري(٢٠١٢) **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.
٤٠. غنيم، عثمان محمد وأبو زنط ماجدة (٢٠٠٧)، "**التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان
٤١. قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن الجمعيات الخيرية والأهلية، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد ٣٢، فلسطين.
٤٢. الكبيسي، أحمد علي(٢٠١٢) **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مجلة الدوحة، العدد ٥٥، الدوحة، قطر.
٤٣. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩): "مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف"، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكويت.
٤٤. مرزوق، ابتسام، (٢٠٠٦) "فعالية التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدي المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية"، **رسالة ماجستير**" الجامعة الإسلامية، غزة.
٤٥. مرصد، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين (٢٠٠٣): "دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات غير حكومية"، **ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان)**، فلسطين.
٤٦. مركز بيسان للأبحاث والتطوير (٢٠٠٦): "**دور وأداء المنظمات غير الحكومية في مجالات التعليم والصحة والزراعة**"، رام الله، فلسطين.
٤٧. مركز بيسان للبحوث والإنماء (٢٠٠٢): "**دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**"، رام الله، فلسطين.
٤٨. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، (٢٠١٠): "**الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠ – ٢٠١٢**"، فلسطين، رام الله.
٤٩. مساعدة، فايز عبد الرحمن (٢٠٠٥): "الأمن والتعليم: الأهداف والمرتكزات"، **مجلة الأمن والحياة**، مقال منشور، العدد ٢٧٨، ص٤٨-٥١.
٥٠. المشهراوي، أحمد، (٢٠٠٩) "التطوير الإداري لمؤسسات العمل الأهلي"، **دراسة مقدمة لمؤتمر واقع المنظمات الأهمية: آفاق وتحديات**، غزة.
٥١. المعلولي، ريمون فضل الله وياسين، أحلام عبد الهادي (٢٠١١): "دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة- دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية"، **مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣٣، العدد ٤، ص ٩٩ – ١١٨.

٥٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، (٢٠٠٨): **تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٧**، رام الله، فلسطين.
٥٣. معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (أريج)، (٢٠٠٦): **استدامة بيئية نحو حياه أفضل، مشروع بيت لحم ٢١** القدس، فلسطين.
٥٤. منصوري، كمال، (٢٠٠٦): "المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي"، **مجلة الجندول**، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، عدد٣٠.
٥٥. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): (٢٠٠٨) "**المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم في المنطقة العربية**"
٥٦. مؤتمر اليونسكو العالمي (٢٠٠٩)، "**التعليم من أجل التنمية المستدامة**"، المنعقد في بون بألمانيا في الفترة ٣١ مارس إلى ٢ إبريل من عام ٢٠٠٩.
٥٧. موسشيت، ف. دوجلاس (٢٠٠٠): "**مبادئ التنمية المستدامة**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١، القاهرة.
٥٨. المؤقت، فاطمة ومحمد، جبريل ولدادوة، حسن (٢٠٠٧)، "**مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني–دراسة تقييمية**"، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، رام الله
٥٩. نخلة، ناجي وعوض، توفيق (٢٠٠٤): **أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية**، المركز القومي للبحوث والدراسات التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
٦٠. الهيتي، صبري فارس (٢٠١٣): "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٦١. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية(٢٠١٤): **خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤–٢٠١٦**، دولة فلسطين.
٦٢. اليونسكو (٢٠٠٥): "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)" web: www.unesco.org/education/desd

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Andersson، et، al. (2013)، "Learning for the Future? Effects of Education for Sustainable Development (ESD) on Teacher Education Students"، **Sustainability**، VOL. 5، pp 5135 – 5152.
2. Forhad، Ahmed & Hassan، Azizul، (2013)، "The Role of NGOs in The Sustainable Development in Bangladesh"، **Present Environment and Sustainable Development**، VOL. 7، no. 2، pp 59- 72.
3. Gali، Priya، A. (1996)، "Non-Governmental Organization، the Overall Development of India"، http://www.inbas.com/ Retrieved; Saturday 13/2/2010،Time;12;4;19.AM.

4. Gies، D. & Kutzmark، T.، (1997) **"Developing Sustainable communities – The Future is Now"**، Center of Excellence for Sustainable Development، web site، 2/12/19981.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (١)

الاستبانة في صورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإســــــــلامية – غـــــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كــليـــــــــة التـــــربيـــــــــة
أصـــــــول التربية/إدارة تربويـــــة

الموضوع / طلب تحكيم استبانة

السيد الدكتور/ ..... حفظه الله،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي أن أضع بين أيديكم فقرات الاستبانة التي هي أداة مهمة من أدوات الدراسة، حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان **(دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره)** للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص إدارة تربوية وقد شملت الاستبانة على

دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاث وهي:

(التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – التنمية البيئية)

لذا أرجو التكرم بقراءة هذه الاستبانة وتعديل ما ترونه مناسباً من خلال خبرتكم القيمة لتخرج بالصورة المناسبة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: أشرف أنور شيخو
إشراف: أ. د. فؤاد علي العاجز

الاستبانة

القسم الأول:

متغيرات الدراسة

١. **النوع:**

☐ ذكر ☐ أنثى

٢. **المؤهل العلمي:**

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٣. **المركز الوظيفي:**

☐ عضو مجلس الإدارة ☐ مدير عام المنظمة ☐ مدير مالي ☐ مدير تنفيذي ☐ أخرى .....

٤. **عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي:**

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ – أقل من ١٠سنوات ☐ من ١٠ – فأكثر

٥. **نوع المنظمة**

☐ محلي ☐ أجنبي

القسم الثاني:

دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة					
أولاً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة					
م	**البيان**	**الملاءمة**		**الانتماء**		**ملاحظات**
		مناسبة	**غير مناسبة**	**منتمية**	**غير منتمية**	
١	تسهم من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية في الحد من البطالة					
٢	توفر الدعم المالي للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية					
٣	تنفذ أنشطة تثقيفية لزيادة الناتج المحلي ودعمه					
٤	تنظم مشاركات وتبادل وفود بين الدول لدعم الاقتصاد					
٥	تعقد ا برامج تثقيفية تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد					
٦	تعقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من إنتاج النفايات الصلبة					
٧	تعقد دورات وبرامج لمكافحة الفقر					
٨	تنفذ برامج لدعم أسر الطلبة					

ثانياً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة						
	البيان	**الملاءمة**		**الانتماء**		**ملاحظات**
		مناسبة	**غير مناسبة**	**منتمية**	**غير منتمية**	
١	تبذل جهدا في تعزيز دور المرأة من خلال أنشطتها التربوية					
٢	تسهم من خلال برامجها التثقيفية في توسيع مشاركة المجتمع في الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم					
٣	تتعاون مع الوزارة لتنفيذ أنشطة تعليمية					
٤	تشارك في عملية التخطيط التربوي مع الوزارة					
٥	تنفذ برامج لتعزيز قدرات الطلبة					
٦	تنفذ برامج توعوية تسهم في تعزيز الحالة الصحية ومكافحة انتشار الامراض					
٧	تنفذ برامج تسهم في رفع المستوى التعليمي					
٨	تقدم دعما ماليا لدعم العملية التعليمية					
٩	تسهم من خلال برامجها التثقيفية في تنظيم النمو السكاني					
٠	تنفذ برامج وأنشطة توعوية لدعم الامن والسلم					
١	تنفذ برامج لتطوير مهارات وكفايات المعلمين					

ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة					
م	البيان	الملاءمة		الانتماء		ملاحظات
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية	
١	تسهم في تقديم برامج تثقيفية من شأنها الاهتمام بالمساحات الخضراء					
٢	تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مباني بعض المدارس					
٣	تقدم برامج إرشادية من شأنها دعم العملية التعلمية					
٤	تنظم برامج توعوية للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة					
٥	تبذل جهودا في تنمية الموارد الزراعية					
٥	تعد برامج تسهم في الحد من تلوث الأرض					
٦	تنفذ برامج تسهم في العناية بالبيئة البحرية والساحلية					
٧	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها					
٨	تعقد أنشطة تثقيفية لحماية الكائنات المهددة بالانقراض					

ما سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاث ممن وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

الباحث

أشرف أنور شيخو

ملحق رقم (٢)

أسماء المحكمين

أسماء أعضاء هيئة التحكيم

الرقم	المحكم	الجامعة
١	أ. د. محمود الأستاذ	جامعة الأقصى
٢	د. فايز شلدان	الجامعة الإسلامية
٣	د. محمد عثمان الأغا	الجامعة الإسلامية
٤	د. إياد الدجني	الجامعة الإسلامية
٥	د. حمدان الصوفي	الجامعة الإسلامية
٦	د. سليمان المزين	الجامعة الإسلامية
٧	د. ناجي سكر	جامعة الأقصى
٨	د. رائد الحجار	جامعة الأقصى
٩	د. خليل حماد	وزارة التربية والتعليم
١٠	د. على خليفة	وزارة التربية والتعليم

ملحق رقم (٣)

الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـــــامعة الإســـــلامية – غـــــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــة التـــربيـــــــــــــة
أصـــــــول التربيـــة/إدارة تربـــويـــة

الأخ /الأخت الكريم/ الكريمة حفظكم الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة والتي هي أداة مهمة من أدوات الدراسة، حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان **(دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره)** للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص إدارة تربوية وقد شملت الاستبانة على دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاثة وهي:

(التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – التنمية البيئية)

وايماناً من الباحث بأهمية آرائكم في الارتقاء والنهوض بالبحث العلمي فإن الباحث يأمل منكم التكرم بقراءة كل فقرة من فقرات الاستبانة ووضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة للإجابة مع التركيز على إجابة جميع الفقرات بدقة وموضوعية، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: أشرف أنور شيخو
إشراف: أ. د. فؤاد علي العاجز

الاستبانة

القسم الأول:

بيانات شخصية

١. **النوع:**

() ذكر () أنثى

٢. **المؤهل العلمي:**

() بكالوريوس () دراسات عليا

٣. **المركز الوظيفي:**

() عضو مجلس الإدارة () مدير مالي () مدير تنفيذي

() أخرى .....

٤. **عدد سنوات الخدمة في العمل الحالي:**

() أقل من ٥ سنوات () من ٥ –١٠سنوات () أكثر من ١٠ سنوات

٥. **نوع المنظمة**

() محلي () أجنبي

القسم الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

أولاً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة						
م	البيان	درجة التطبيق				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
١	تسهم المنظمات غير الحكومية – من خلال برامجها وأنشطتها التعليمية – في الحد من البطالة.					
٢	توفر الدعم المالي اللازم للمدارس لدعم أنشطتها التعليمية.					
٣	تنفذ أنشطة تثقيفية لزيادة الناتج المحلي ودعمه.					
٤	تنظم مشاركات وتبادل وفود بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لدعم الاقتصاد.					
٥	تعقد برامج تثقيفية بالتعاون مع مؤسسات التعليم تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد.					
٦	تشارك مؤسسات التعليم في عقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من إنتاج النفايات الصلبة.					
٧	تعقد دورات وتنفذ برامج لمكافحة الفقر.					
٨	تنفذ برامج لدعم أسر الطلبة مالياً.					
٩	تقدم دعماً ماليا لدعم العملية التعليمية.					
١٠	تساعد المنظمة في تيسير دفع رسوم الدراسية لطلبة الجامعات.					

ثانياً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة						
م	البيان	درجة التطبيق				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
١	تعزز دور المرأة من خلال أنشطتها التربوية.					
٢	تسهم من خلال برامجها التثقيفية في توسيع مشاركة المجتمع في الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم.					
٣	تتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ أنشطة تعليمية تخدم الجانب الاجتماعي.					
٤	تشارك في عملية التخطيط التربوي مع وزارة التربية والتعليم.					
٥	تنفذ برامج لتعزيز قدرات الطلبة.					
٦	تنفذ برامج توعوية تسهم في تعزيز الحالة الصحية ومكافحة انتشار الأمراض.					
٧	تنفذ برامج تسهم في رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع.					
٨	تسهم – من خلال برامجها التثقيفية – في تنظيم النمو السكاني.					
٩	تنفذ برامج وأنشطة توعوية لدعم الامن والسلم.					
١٠	تنفذ برامج لتطوير مهارات وكفايات المعلمين.					
١١	تسهم المنظمة في زيادة العمل التعاوني.					
١٢	تقدم المنظمة برامج تدعم عملية التكافل الاجتماعي.					

ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة						
م	البيان	درجة التطبيق				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
١	تسهم في تقديم برامج تثقيفية من شأنها الاهتمام بالمساحات الخضراء.					
٢	تقدم المنظمة برامج تسهم في حماية المحميات الطبيعية (مثل وادي غزة).					
٣	تنفذ برامج لإنشاء وتطوير مبانٍ مدرسية.					
٤	تقدم برامج إرشادية من شأنها دعم البيئة في العملية التعلمية.					
٥	تنظم برامج توعوية للطلبة للحد من الانبعاثات المسببة للتلوث البيئي.					
٦	تبذل جهودا في تنمية الموارد الزراعية.					
٧	تعد برامج تسهم في الحد من تلوث الأرض.					
٨	تنفذ برامج تسهم في العناية بالبيئة البحرية والساحلية.					
٩	تقوم بدور توعوي بأهمية المحافظة على المياه وعدم هدرها.					
١٠	تعقد أنشطة تثقيفية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لحماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض.					
١١	تسهم المنظمة من خلال برامجها في مكافحة الآفات البيئية (مثل الحشرات الضارة كالبعوض).					

ما سبل تطوير دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاثة من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الباحث/ أشرف أنور شيخو